

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
وتقدير مراقب الحسابات عليها

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٢١ ديسمبر ٢٠٢٠
وتقدير مراقب الحسابات عليها

فهرس المحتويات

<u>رقم الصفحة</u>	<u>البيان</u>
٣ : ١	تقدير مراقب الحسابات
١	قائمة المركز المالي المجمعة
٢	قائمة الدخل المجمعة
٣	قائمة الدخل الشامل المجمعة
٤	قائمة التغيرات في حقوق الملكية المجمعة
٥	قائمة التدفقات النقدية المجمعة
٦ : ٤٨	الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تلفون : ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ - ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٥
البريد الإلكتروني : Egypt@kpmg.com.eg
فاكس : ٣٥ ٣٧ ٣٥٣٧
صندوق بريد رقم: (٥) القرية الذكية

منى (١٠٥) شارع (٢) - القرية الذكية
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدي: ١٢٥٧٧

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة حديد عز

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لشركة حديد عز "شركة مساهمة مصرية" وشركتها التابعة والمتمثلة في قائمة المركز المالى المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، وللخيص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئوليّة الإدارّة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئوليّة إدارة الشركة، فلإدارّة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئوليّة الإدارّة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أيّة تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمّن هذه المسوّلية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقاتها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئوليّة مراقب الحسابات

تحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتطلب هذه المعايير منا الالتزام بمتطلبات السلوك المهني وتحقيق وآداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية المجمعة خالية من أيّة تحريفات هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة آداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة. وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التعريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل الواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارّة وكذا سلامه العرض الذي قدمت به القوائم المالية المجمعة.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعه المشار إليها أعلاه تعبّر بعدها ووضوح، في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي المجمع لشركة حديد عز في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية المجمعه عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعه.

قرارات إيضاحية

مع عدم اعتبار الفقرات التالية تحفظاً على رأينا المشار إليه أعلاه، نود أن نلفت الانتباه إلى ما يلي:

- كما هو مبين تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣-١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعه ، فقد حققت الشركة وبعض شركاتها التابعة خسائر مرحلة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١٥,٥٢٧ مليون جنيه مصرى مدرجة بقائمه المركز المالي المجمعه، كذلك بلغت زيادة الالتزامات عن الأصول (العجز في حقوق الملكية) بمبلغ ٨,٩٦ مليون جنيه مصرى في ذلك التاريخ، حيث حققت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) خسائر مرحلة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت قيمتها مبلغ ١٢,٠٩٢ مليون جنيه مصرى مثبت عنها أصل ضريبي مؤجل بلغ قيمته مبلغ ٩١٠ مليون جنيه مصرى، كما حققت شركة مصانع العز للدرفلة (شركة تابعة) خسائر مرحلة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت ٤,٧٧٣ مليون جنيه مصرى مثبت عنها أصل ضريبي مؤجل بلغ قيمته ٥٢٥ مليون جنيه مصرى، وبذلك بلغ إجمالي هذه الأصول الضريبية المؤجلة مبلغ ١,٤٣٦ مليار جنيه مصرى مدرجه ضمن الأصول الضريبية المؤجلة بقائمه المركز المالي المجمعه في ذلك التاريخ، وقد قامت إدارة تلك الشركات التابعة بإعداد موازنة تقديرية للسنوات من ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٦ تتبنى فيها تحقيق أرباح وتحسن نتائج النشاط خلال تلك السنوات، وذلك بالإضافة إلى خطة بمسانده من شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) للحصول على الدعم والتمويل اللازم للتشغيل مما يعكس ايجابياً على المؤشرات التشغيلية والمالية في السنوات المقبلة والاستفادة من الخسائر الضريبية المرحلة، والتي تتوقف على تحقق الافتراضات المستقبلية التي تم على أساسها إعداد الموازنة التقديرية المذكورة أعلاه.
- كما هو مبين تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٩) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعه، حيث تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ إلى انتشار جائحة فيروس (كوفيد-١٩) المستجد و الذي لازالت أثارها قائمة حتى تاريخه، مما سبب في اضطرابات في معظم الأنشطة التجارية والاقتصاديه بشكل عام ، لذا من المحتل ان يكون لذلك تأثير هام على عناصر الأصول والالتزامات والقيمه الاسترداديه لها وكذا نتائج الاعمال بالقوائم المالية المجمعه للمجموعة خلال العام والفترات القادمه بالإضافة الى التأثير المحتل على توفير الخامات والمستلزمات الازمة للإنتاج، و عمليات التشغيل، والطلب على منتجات المجموعة والسيولة المتوفرة لديها، وطبقاً لما هو وارد بالإيضاح المذكور أعلاه فإن إدارة المجموعة تقوم حالياً بإداره خطر هذا التأثير على القوائم المالية المجمعه الحاليه لها، وتؤكد أن قيم الأصول والالتزامات بالقوائم المالية المجمعه قد تم تحديدها بناءً على أفضل تقدير لأحدث بيانات متاحة لديها، إلا أنه في ظل حالة عدم الاستقرار وحالة عدم التأكد نتيجة الأحداث الحالية فإن حجم تأثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسي على المدى المتوقع وال فترة الزمنيه التي ينتظر عندها انتهاء ذلك الحدث وما يتربّط عليه من آثار وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالي.
- كما هو مبين تفصيلاً بالإيضاح رقم (١-٣-٣٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعه، بلغت قيمة المطالبات الضريبية التي تطالب بها مصلحة الضرائب شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) مبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصرى وفقاً للنماذج الواردة بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بخلاف مقابل التأخير وذلك عن قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تتمتعه بالإعفاء الضريبي عن السنوات ٢٠٠٤ - ٢٠٠٠.

وترى إدارة الشركة التابعة أنه قد سبق محاسبة الشركة ضريبياً عن تلك السنوات وتم الإنفاق باللجنة الداخلية مع إحالة نقطة خلاف متعلقة بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى إلى لجنة الطعن وقد أصدرت لجنة الطعن في ١٢ يونيو ٢٠١٠ قرارها بإلغاء رسم التنمية على الوعاء المنقول المعفى مع بقاء الأوعية الضريبية المغفاة الأخرى عن سنوات النزاع وقد تم سداد الضريبة المستحقة بالكامل من واقع قرار اللجنة الداخلية وبالتالي أصبح الخلاف منتهياً بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً.

وترى إدارة الشركة التابعة ومستشارها القانوني إستقرار المركز الضريبي للشركة لتصور قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة وأن موقف الشركة قد تحسن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع بشأن تلك السنوات وقد قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة من أية مديونية أمام القضاء تحت رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١.

وقد قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة نتيجة لخلاف أعلاه وقد بلغت المبالغ المسددة مبلغ ٢٥٤ مليون جنيه مصرى متضمنة مبلغ ٣٥ مليون جنيه مصرى مقابل تأخير.

وترى إدارة الشركة التابعة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحتفظ بحقها في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ . ويصعب في الوقت الراهن تحديد الإلتزامات التي قد تتحملها الشركة لحين الفصل في هذه الدعوى.

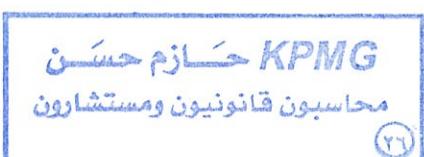
٤- كما هو مبين تفصيلاً بالإيضاح رقم (٣٨-٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة، فقد نشأ خلاف بين شركة عز الدخيلة للصلب - الإسكندرية - (شركة تابعة) ومصلحة الضرائب على المبيعات بشأن قيمة ضريبة المبيعات الإضافية عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة بتداول الخامات بميناء الدخيلة البالغة ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى وذلك حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ حيث قامت الشركة التابعة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه مصرى بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات والتي ستقوم بموجبها هيئة الميناء بإيقاف كافة الإجراءات ضد الشركة التابعة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة التابعة لدى البنوك المختلفة. وقد قامت الشركة التابعة بسداد مبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى يمثل قيمة الضريبة الإضافية المطلوب بها مع التحفظ على السداد وبناءً على ذلك فقد قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك وتم رفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة التابعة لدى البنوك.

وترى إدارة الشركة التابعة بناءً على رأي مستشارها الضريبي بعدم أحقيّة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية والخاصة ب التداول الخامات بميناء الدخيلة وإشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام بأعمال التشغيل والصيانة الازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات. وإن قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها على خضوع الخدمة مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات.



سامي عبد الحفيظ أحمد
حازم حسن
KPMG

سجل مراقبى الحسابات بالهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٧٧)



القاهرة في ١ أبريل ٢٠٢١

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي المجمعة في:

معدلة بألاف جنيه	٢٠١٩/١٢/٣١	معدلة بألاف جنيه	٢٠٢٠/١٢/٣١	إيضاح رقم	
٢٤٤٧٣٤٦٢	٢٣٢٩١٨٠٣	(١-١١)			<u>الأصول الغير متداولة</u>
٣٣٤٩٧١	٢١٢٦٦٠	(١٢)			أصول ثابتة (بالصافي)
٤٢٠٩	٤٧٢١	(١٣)			مشروعات تحت التنفيذ
١٨٩٨١٣٧	٢١٢٠٧٠٣	(١-٣١)			استثمارات طويلة الأجل
٥١٠٢٤	٤٥٣٨٠	(١٤)			أصول ضريبة مؤجلة
١٩٨٢٨	٣٥٨٥٨	(١٥)			إراضي وغير طويل الأجل
٣١٥٢١٤	٣١٥٢١٤	(٩-٤١)			أصول أخرى
٢٧٠٩٦٨٤٥	٢٦٠٢٦٣٣٩				شهرة
					إجمالي الأصول الغير متداولة
					<u>الأصول المتداولة</u>
٧٨٥٩٠٩٨	٦٦٧٦٧٥٦	(١٦)			مخزون
١٨٥٩٩٣٧	٢٨٧٥٧٨٢	(١٧)			عملاء وأوراق قبض
٣٤٨٩٧٢١	٤٤٠٤٧٠٤	(١٨)			مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٥٧٩١٩٢	٣٣١٣٧٣				موردون - دفعات مقدمة
٩٧٠٥٣	٢٤٩٧٣٢	(٨-٤١)			استثمارات في أذون خزانة
١٨٥٠٥٥٣	٢٢٢٣٠٨٦	(٢٠)			التقدية وما في حكمها
١٥٧٣٥٥٥٤	١٦٧٦١٤٣٣				إجمالي الأصول المتداولة
					اجمالي الأصول
					<u>حقوق الملكية</u>
٢٧١٦٣٢٥	٢٧١٦٣٢٥	(٢-٢١)			رأس المال المصدر والمدفوع
١٨٢٠٩٠	١٨٢٠٩٠	(٢٢)			احتياطيات
١٣٣٤٢٦٤	١٤٤٦٦١٥	(٣-١١)			ناتج تعديل تكاليف الأصول
(١٣٩١٤٠٨٣)	(١٥٥٢٧٢٢٣)				خسائر مرحلة
(٧١٩٢١)	(٧١٩٢١)	(١-٢٣)			أسهم خزينة
٢٧٧٨٧٨٠	-	(١-٤١)			احتياطي فرق ترجمة كيانات أجنبية
(٦٩٧٤٥٤٥)	(١١٢٥٤١١٤)				العجز في حقوق ملكية الشركة القابضة
١١٠٩٥١٤	-	(٣-١)			نصيب الحقوق الغير مسيطرة في زيادة رأس مال الشركة التابعة
١٦٢٩١٩٤	٢٢٩١٠٣٣				الحقوق الغير مسيطرة
(٤٢٣٥٨٣٧)	(٨٩٦٣٠٨١)				العجز في حقوق الملكية
					<u>الالتزامات</u>
					<u>الالتزامات الغير متداولة</u>
١١٢١٤١٩٨	١١٦٣٤٦٢١	(٢٨)			قرصون طولية الأجل
١٢١٤٩٩٣	٣٧١٧٦٢٤	(٣٠)			الالتزامات طولية الأجل
٣٦٢٧٧٩	٣٦٥٩٩٤	(٢٩)			الالتزامات تأجير تمويلي
٣٧٧٤٦٠٩	٣٦٦١٩٥٠	(١-٣١)			الالتزامات ضريبة مؤجلة
١٦٥٦٦٥٧٩	١٩٣٨٠١٨٩				إجمالي الالتزامات الغير متداولة
					<u>الالتزامات المتداولة</u>
١٨٠٠٠٥	١٥٥٩٤٩	(٢٠)			بنوك - سحب على المكتشوف
٢٠١١٢٢٦٣	٢٢٨١٢٤٣٨	(٢٨)			شهادات انتهائية وقساط قروض تستحق السداد خلال عام
٤٣٨٨٠	٦٤٥٦	(٢٩)			الالتزامات تأجير تمويلي تستحق السداد خلال عام
٦١٩٦٢٣٧	٥١٨١٨٦	(٢٤)			موردون وأوراق دفع
١١١٢٠٠١	١٠٠٨٥٥٣				عملاء - دفعات مقدمة
٢٣٩٤٥٨٧	٢٧٣٨١٩٤	(٢٥)			دائنوں وارصدہ دائنة أخرى
٢١٩٣٢٣	٣٤٣٠٤				التزامات ضريبة الدخل
١٦٨٣١	٢٠٧٧١	(٢٦)			التزامات نظام المعاش التكميلي
٢٢٦٥٢٠	٣٥٤٠٦٣	(٢٧)			مخصصات
٣٠٥٠١٦٥٧	٣٢٣٧٠٦٦٤				إجمالي الالتزامات المتداولة
٤٧٠٦٨٢٣٦	٥١٧٥٠٨٥٣				إجمالي الالتزامات
٤٢٨٣٢٣٩٩	٤٢٧٨٧٧٧٢				إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة وتحتها معها.

رئيس مجلس الإدارة
محاسب / مديوح فخر الدين حسين الروبي

ezzsteel
حديد عز
شركة حديد عز ش.م.م
EZZ STEEL CO. S.A.E

القطاع المالي
FINANCIAL DIVISION

عضو مجلس الإدارة المنتدب
الأستاذ / حسن أحمد ناج

تقرير مراقب الحسابات "مرفق"

شركة حديد عز

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩	٢٠٢٠	إيضاح	
معدلة			
بألف جنيه	بألف جنيه	رقم	
٤٥٧١٣٦٧٨	٣٨٦٢٥٢١٢	(١٨-٤١)	المبيعات (بالصافي)
<u>(٤٦٦٨٩٢٩٦)</u>	<u>(٣٧٤٠٥٤٠٣)</u>	(٣)	<u>بخصم:</u>
<u>(٩٧٥٦٦٨)</u>	<u>١٢١٩٨٠٩</u>		تكلفة المبيعات
١٢٣٠٠٧	١٠٥٦٦٩	(٤)	إيرادات تشغيل أخرى
(٥٨٦٠٧٦)	(٦٠٣٧٨٧)	(٥)	مصروفات بيعية وتسويقية
(٤١٧٤٢١)	(١٥١٧٣٦١)	(٦)	مصروفات إدارية وعمومية
(٤٦٥٨٣٠)	(٢٢٧٩٤٠)	(٧)	مصروفات تشغيل أخرى
<u>(٣٣٢١٩٣٨)</u>	<u>(١٠٢٣٦١٠)</u>		خسائر النشاط
١١٧٣٤٦	٩٤٨٤٧	(٨)	إيرادات تمويلية
(٤٨٨١٩٥٣)	(٣٨٩٩٢٣١)	(٨)	تكاليف تمويلية
٧٧٠٨٠	(١٣٥٢٨٢)	(٨)	(خسائر) أرباح ترجمة الأرصدة والمعاملات بالعملة الأجنبية
<u>(٤٦٨٧٥٢٧)</u>	<u>(٣٩٣٩٦٦٦)</u>		صافي التكاليف التمويلية
<u>(٨٠٠٩٤٦٥)</u>	<u>(٤٩٦٣٢٧٦)</u>		صافي خسارة العام قبل ضريبة الدخل
(٢٢٨٢٣٢)	(٣٥٥٣٩)	(٩)	<u>بخصم / بضاف:</u>
<u>١٢٦٤٤٤</u>	<u>٣١٣٩٥٨</u>	(٢-٣١)	ضريبة الدخل
<u>(١٠١٧٨٨)</u>	<u>٢٧٨٤١٩</u>		الضريبة المؤجلة
<u>(٨١١٢٥٣)</u>	<u>(٤٦٨٤٨٥٧)</u>		اجمالي ضريبة الدخل
(٦٣٠٥٤٣٨)	(٣١١٩٠٤٥)	(١)	صافي خسارة العام
(١٨٠٥٨١٥)	(١٥٦٥٨١٢)	(٢)	<u>يوزع كما يلي:</u>
<u>(٨١١٢٥٣)</u>	<u>(٤٦٨٤٨٥٧)</u>		نصيب مساهمي الشركة القابضة
<u>(١١,٨١)</u>	<u>(٥,٨٤)</u>	(١)	الحقوق الغير مسيطرة
النصيب الأساسي والمفضض للسهم في صافي خسارة العام (جنيه/سهم)			صافي خسارة العام

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة وتقرراً معها.

شركة حديد عز

(شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩	٢٠٢٠	
<u>مُعدلة</u>		
<u>بألف جنيه</u>	<u>بألف جنيه</u>	
(٨١١١ ٤٥٣)	(٤ ٦٨٤ ٨٥٧)	صافي خسارة العام <u>(بخصم) / بضاف:</u>
		<u>بنود الدخل الشامل الآخر</u>
(١٨٠ ٦٩٣)	(١٧٤ ٤٦٧)	الجزء المحقق من ناتج تعديل تكلفه الأصول (المحول للخسائر المرحلية خلال العام)
(١١٧٠٩)	٣ ٩٠٧	الأرباح (الخسائر) الأكتوارية من نظم المزايا المحددة للمعاشات
(٥٤٢ ٨٩٣)	-	فروق ترجمة القوائم المالية لكيانات بالعملات الأجنبية
<u>(٨٨٤٦ ٥٤٨)</u>	<u>(٤ ٨٥٥ ٤١٧)</u>	<u>إجمالي الدخل الشامل</u>
		<u>توزيع كما يلي</u>
(٦ ٨٢٥ ٥٧١)	(٣ ٢٢٩ ٧٨٦)	نصيب مساهمي الشركة القابضة
(٢ ٠٢٠ ٩٧٧)	(١ ٦٢٥ ٦٣١)	الحقوق الغير مسيطرة
<u>(٨٨٤٦ ٥٤٨)</u>	<u>(٤ ٨٥٥ ٤١٧)</u>	

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٩	٢٠٢٠	الإضاح	
معدلة بألف جنيه	بألف جنيه	رقم	
(٨٠٠٩٤٦٥)	(٤٩٦٣٢٧٦)		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
			صافي خسارة العام قبل ضريبة الدخل
			تعديلات لتسوية صافي الخسائر مع التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
			الاهمالك استهلاك اصول اخرى
١٤٥٥٨٤٣	١٤٣١٤٦٨	(١-١١)	استهلاك العوائد المستحقة لأدون الخزانة
٥٤٥٨	٥١٢٣	(١٥)	استهلاك خسائر رأسمالية
(٣٢١١)	(٢٢٢٨٦)		الاضمحلال في قيمة الأصول
(٢٠٨٦)	(٣٣٦٣)		فوائد ومصروفات تمويلية
١٩٦٤	(٤٩٣)	(٤)	مخصصات مكونة خلال العام
١٦٨٩١	٢٥٢٤	(٧)	فرق ناتجة عن التغير في التزامات نظام المعاش التكميلي
٤٨٨١٩٥٣	٣٨٩٩٢٣١	(٨)	ارباح ناتجة عن بيع استثمارات
٣٢٥٢	١٣٠٦٢٥	(٧)	منح مالية لتغطية محطة الوقود
٥٣٤٦٨	٢٨٥٧٨	(٢٦)	تسويات ضريبية
(٩١٥٠)	-	(٤)	فرق ترجمة عملات أجنبية
(٨٨٧)	(٨٩٧)		
٣٩٥٤٦	-		
(١٢٥٢٧٢)	٨٦٤٥٢		
(١٩٩١٦٩٦)	٥٩٣٦٨٦		
			النغير في بنود رأس المال العامل
			- المخزون
٤٨٣١٦٢٤	١١٥٠٣٢٠		- العمالة والمديونون والأرصدة المدينة الأخرى
(٦١٤٩٨١٨)	(٩٨٠٢٨٠٨)		- الموردين والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى
٢٤٢٨٨٠٢	١١٢١٨٢٥٦		- التغير في بند إقراض العاملين
(٦٠٣٢)	١٢٨٤٠		- التزامات نظام المعاش التكميلي
(٩٧٧)	(٧٧٩٥)		الصافي
(٥٨٨٠٩٧)	٣١٦٤٤٩٩		فوائد تمويلية مدفوعة
(٤٣٦٤٨٣)	(٢٨٩٤٣٧١)		ضرائب الدخل المدفوعة
(٥٣٧٣٠)	(٦٩٢٧٦)		المستخدم من الأضمحلال
-	(١٣٤٨)	(١٩)	المستخدم من المخصصات
(١٠٠٠)	(٣٠٩٢)	(٢٧)	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
(٥٠١٩٣١٠)	١٩٦٤١٢		
			التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
			مدفوعات لشراء أصول ثابتة ومشروعات تحت التنفيذ
(٦٧٦٦١٥)	(٣٧٧٧١٩)		مدفوعات لشراء استثمارات في شركات تابعة
(٢٥٠١)	(٦٣٦)		متحصلات من إسترداد استثمارات مالية (أدون خزانة)
٤٢٠٠٠	٥٠٦٦٥٠		مدفوعات نقدية لشراء استثمارات مالية (أدون خزانة)
(١٢٩٢٧٦)	(٦٣٧٠٤٣)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
(٧٦٦٣٩٢)	(٥٠٨٧٤٨)		
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
			صافي المحصل من التسهيلات الائتمانية
٦٤٤١٥٩١	٨١٣٧٣		المدعدد من القروض
(٦٢٠٢٦٠)	(١٠١٤٤٣)		مدفوعات من تسهيلات إئتمانية
-	(٢١٢٥٠٨٨)		مقبولات من قروض والتزامات أخرى
-	٢٨٢٧١٧		مدفوعات التأجير التمويلي
(٣٢٨٤٣)	(٣٩١٦١)		التغير من الودائع النقدية والحسابات الجارية المجمدة
١٢٣٧٣	٣٧٥٦٥		توزيعات أرباح مدفوعة لأصحاب الحقوق الغير مسيطرة
(٣٦٧٧٤١)	(٢٩٢٠)		توزيعات أرباح مدفوعة للعاملين ومجلس الإدارة
(٤١١١١)	(٣٥٣٦)		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التمويل
٥٣٩٢٠٠٩	٦٧٤٥٠٧		
(٣٩٣٦٩٣)	٣٦٢١٧١	(٢٠)	التغير في النقدية و ما في حكمها خلال العام
١٩٧٨٣٧٦	١٥٦٧١٠٩	(٢٠)	النقدية وما في حكمها أول العام
(١٢٥٧٤)	(٢٤١٦)	(٢٠)	فرق ترجمة القوائم المالية للكيانات الأجنبية
١٥٦٧١٠٩	١٩٦٦٨٦٤	(٢٠)	النقدية وما في حكمها آخر العام

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (١) إلى رقم (٤٢) جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

شركة حديد عز
(شركة مساهمة مصرية)

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

نبذة عن الشركة

البيانات الأساسية

- ١

١-١

-

تأسست شركة العز لصناعة حديد التسليح "شركة مساهمة مصرية" وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتم قيد الشركة في السجل التجاري تحت رقم ٤٧٢ محافظة المنوفية بتاريخ ٢ أبريل ١٩٩٤، وتم نشر العقد الإبتدائي والنظام الأساسي للشركة بصحيفة الشركات بالعدد رقم ٢٣١ في أبريل سنة ١٩٩٤ ومقرها مدينة السادات.

-

المدة المحددة للشركة هي ٢٥ سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري، وبتاريخ ٢٤ أكتوبر ٢٠١٨ قررت الجمعية العامة الغير عادية للشركة إطالة أمد الشركة ٢٥ سنة أخرى تبدأ من ٢ أبريل ٢٠١٩ وجاري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل السجل التجاري للشركة بذلك.

-

وافقت الجمعية العامة غير العادية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣٠/١٠/٢٠٠٩ على تعديل اسم الشركة إلى شركة حديد عز، وقد تم التأشير بهذا التعديل بالسجل التجاري بتاريخ ١١/١/٢٠٠٩.

-

يقع مقر الشركة في ٣٥ شارع لبنان للمهندسين - القاهرة - جمهورية مصر العربية.

-

يتم تداول الأسهم الإسمية للشركة ببورصة الأوراق المالية المصرية وبورصة لندن.

الشركات التابعة

٢-١

شركة مصانع العز للدرفلة (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٨٦ وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، والمعدل بقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار.

شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٨٢ كشركة إستثمارية مشتركة وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمستبدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧، والمعدل بقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار.

وشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية لديها الشركات التابعة التالية:

شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة مساهمة مصرية): تأسست في عام ١٩٩٨ وفقاً للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بشأن ضمانات وحوافر الاستثمار، والمعدل بقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار.

شركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتاستيل" (شركة مساهمة مصرية): تأسست الشركة طبقاً لموافقة اللجنة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (مصلحة الشركات) وطبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

شركة مصر لصناعة لوازم المواسير والمسبيوكات (شركة مساهمة مصرية): تأسست الشركة طبقاً لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في ٢٩ أغسطس ١٩٩٢.

٣-١ غرض الشركة وبيان شركاتها التابعة

يتمثل غرض الشركة وشركاتها التابعة في صناعة وتجارة وتوزيع الحديد والصلب بكافة أنواعه وما يرتبط به من منتجات وخدمات.

وفيها يلي بيان بنساب المساهمة في الشركات التابعة لشركة حديد عز التي تم إدارتها بالقوائم المالية المجمعة:

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	
نسبة المساهمة	نسبة المساهمة	
%	%	
٥٤,٥٨ (مباشر وغير مباشر)	٦٤,٦١ (مباشر وغير مباشر)	مصنع العز للدرفلة
من خلال العز الدخلية الإسكندرية	من خلال العز الدخلية الإسكندرية	
٥٤,٥٩ مباشرة	٦٤,٦٣ مباشرة	العز الدخلية للصلب - الإسكندرية
٥٤,٥٩ (مباشر وغير مباشر)	٦٤,٦٣ (مباشر وغير مباشر)	العز لصناعة الصلب المسطح
من خلال العز الدخلية الإسكندرية	من خلال العز الدخلية الإسكندرية	
٤٩,١٣ (غير مباشر)	٥٧,٦٥٧ (غير مباشر)	حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونترستيل"
من خلال العز الدخلية الإسكندرية	من خلال العز الدخلية الإسكندرية	
٤٧,٤٩ (غير مباشر)	٥٥,١٦ (غير مباشر)	مصر لصناعة لوازم المواصلات والمسبوكات
من خلال العز الدخلية الإسكندرية	من خلال العز الدخلية الإسكندرية	

أهم المؤشرات المالية للشركة وبعض شركاتها التابعة:

- حققت الشركة وبعض شركاتها التابعة خسائر مرحلة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١٥,٥٢٧ مليار جنيه مصرى مدرجة بقائمة المركز المالى المجمعة، كذلك بلغت زيادة الالتزامات عن الأصول (العجز في حقوق الملكية) بمبلغ ٨,٩٦ مليار جنيه مصرى في ذلك التاريخ، حيث حققت شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعه) خسائر مرحلة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت قيمتها مبلغ ١٢,٠٩٢ مليار جنيه مصرى مثبت عنها أصل ضريبى مؤجل بلغ قيمته مبلغ ٩١٠ مليون جنيه مصرى، كما حققت شركة مصانع العز للدرفلة (شركة تابعه) خسائر مرحلة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بلغت ٤,٧٧٣ مليار جنيه مصرى مثبت عنها أصل ضريبى مؤجل بلغ قيمة ٥٢٥ مليون جنيه مصرى، وبذلك بلغ إجمالي الأصول الضريبية المؤجلة مبلغ ١,٤٣٦ مليار جنيه مصرى مدرجه ضمن الأصول الضريبية المؤجلة بقائمه المركز المالى المجمعة في ذلك التاريخ، وقد قامت إدارة تلك الشركات التابعة بإعداد موازنة تقديرية للسنوات من ٢٠٢١ حتى ٢٠٢٦ تتبنى فيها تحقيق أرباح وتحسن نتائج النشاط خلال تلك السنوات، وذلك بالإضافة إلى خطة بمسانده من شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية (شركة تابعة) للحصول على الدعم والتمويل اللازم للتشغيل مما يعكس ايجابياً على المؤشرات التشغيلية والمالية في السنوات المقبلة والاستفادة من الخسائر الضريبية المرحلة.

وفيما يلي بيان خطوة إعادة هيكلة الشركات التابعة:

- بتاريخ ٤ أغسطس ٢٠١٩ وافق مجلس إدارة شركة العز الدخلية للصلب-الإسكندرية (شركة تابعة) على الاستحواذ على ٤٤ مليون سهم من أسهم شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) بنسبة ٥٦٪ والمكملة لنسبة ١٠٠٪ وذلك بعد استبعاد الحصة الحالية لشركة العز الدخلية للصلب-الإسكندرية بنسبة ٤٤٪ وعدد حتى ٨٩,٨ مليون سهم بنسبة ١٠٠٪ من أسهم شركة مصانع العز للدرفلة (شركة تابعه) على أساس القيمة العادلة للأسمى.

حيث اعتمد مجلس إدارة الشركة المذكورة دراسة المستشار المالي المستقل للقيمة العادلة البالغة ١٧٦,٨٥ جنيه مصرى للسهم والقيمة العادلة لسهم شركة العز لصناعة الصلب المسطح البالغة ١٠,٠٩ دولار والقيمة العادلة لسهم شركة مصانع العز للدرفلة البالغة ٢٣,٠٧ جنيه للسهم.

- كما تمت الموافقة على زيادة رأس مال شركة العز الدخلية للصلب-الإسكندرية المرخص به بمبلغ ١,٥ مليار جنيه مصرى ليصبح ٤ مليارات جنيه مصرى، ول ايضاً زيادة رأس المال المصدر بعدد ١٣ مليون سهم بالقيمة العادلة البالغة ١١٧٦,٨٥ جنيه للسهم بواقع ١٠٠ جنيه مصرى للسهم قيمة اسمية مضافاً اليها ١٠٧٦,٨٥ جنيه مصرى للسهم علاوة اصدار، ودعوة قدامي المساهمين للاكتتاب في عدد ٢٠٢١٧٥ سهماً من أسهم الزيادة كلاً بحسب نسبة مساهمته في رأس المال نقداً أو باستخدام الأرصدة الدائنة الناتجة عن استحواذ شركة العز الدخلية للصلب على أسهمهم في شركتي العز لصناعة الصلب

- المسطح وشركة مصانع العز للدرفلة، وتخصيص المتبقى من أسهم الزيادة وعددها ٧٩٨ ٨٢٤ سهماً لباقي المساهمين في شركة العز لصناعة الصلب المسطح و شركة مصانع العز للدرفلة مقابل أرصدتهم الدائنة الناتجة عن الاستحواذ.
- بتاريخ ٢٢ سبتمبر ٢٠١٩ وافقت الجمعية العامة الغير عادية لشركة العز الدخيلة للصلب-الإسكندرية على المعاملات المذكورة أعلاه.
- بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٩ وافق مجلس إدارة شركة حديد عز على استحواذ شركة العز الدخيلة للصلب-الإسكندرية على كل الأسهم المملوكة لشركة حديد عز في كل من شركة العز لصناعة الصلب المسطح وشركة مصانع العز للدرفلة وذلك في إطار عملية الاستحواذ المذكورة أعلاه.
- خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٩ تم نقل ملكية عدد ٥٠ ٩٢١ ٨٨ سهم و ٠٠٠ ٣٥ ٢٨٩ سهم من أسهم شركة مصانع العز للدرفلة وشركة العز لصناعة الصلب المسطح على التوالي باجمالى مبلغ ٩٩٣ ٨٠٩ ألف جنيه مصرى محاسبة على أساس أسعار الأسهم المذكورة أعلاه- لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية.
- وخلال شهر مايو ٢٠٢٠ تم الانتهاء من إجراءات زيادة رأس مال شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وتم التأشير بذلك في السجل التجارى للشركة المذكورة بتاريخ ١٧ مايو ٢٠٢٠ وحصلت الشركة على عدد ٤٢ ٨٤٢ سهم من أسهم الزيادة مقابل مبلغ ٣١٨ ١٢٥ ألف جنيه مصرى محاسبة على أساس سعر السهم المذكور أعلاه باستخدام جزء من الرصيد الدائن الناتج عن عملية نقل الملكية المذكورة أعلاه.
- وقد تم استبعاد أثر المعاملات المذكورة أعلاه بين شركات المجموعة عند اعداد القوائم المالية المجمعة.

١- إصدار القوائم المالية المجمعة

- تم إعتماد القوائم المالية المجمعة من مجلس إدارة الشركة للإصدار بتاريخ ١ إبريل ٢٠٢١.

٢- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

١-٢ الالتزام بالمعايير المحاسبية والقوانين

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

٢-٢ أسس القياس

أعدت القوائم المالية المجمعة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا الأصول والالتزامات التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة. قامت ادارة المجموعة خلال عام ٢٠١٦ بتطبيق المعالجه المحاسبية الخاصه للتعامل مع الآثار المترتبه على تحريف أسعار الصرف والوارده بملحق (١) لمعايير المحاسبه المصري رقم (١٣) "اثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" ، حيث تم تعديل كلا من التكلفة ومجمع الاحلاك لبعض فئات الأصول الثابتة بإستخدام معاملات التعديل الوارده بالملحق المذكور أعلاه (ايضاح رقم ٤١-٢).

٣-٢ عملة التعامل وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية المجمعة بالآلف جنيه مصرى.

٤- استخدام التقديرات والحكم الشخصي

يتطلب إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية قيام الإدارة بعمل تقديرات وإفتراضات قد تؤثر على تطبيق السياسات وقيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات ، وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات. وتعتمد هذه التقديرات والافتراضات المتعلقة بها على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى متعددة تراها إدارة المجموعة معقولة في ظل الظروف والأحداث الجارية ، حيث يتم بناء عليها تحديد القيم الدفترية للأصول والالتزامات وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

هذا ويتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بصفة مستمرة ويتم الاعتراف بأي فروق في التقديرات المحاسبية في العام الذي تم فيه تغيير تلك التقديرات، وإذا كانت هذه الفروق تؤثر على العام الذي تم فيها التغيير والفترات المستقبلية ، عندها تدرج هذه الفروق في العام الذي تم فيه التغيير والفترات المستقبلية. وفيما يلي أهم البنود المستخدم فيها هذه التقديرات والحكم الشخصي:

- الإضمحلال في قيمة الأصول.
- إثبات الأصول الضريبية المؤجلة.
- الالتزامات المحتملة والمخصصات.
- الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة.

٦-٢ قياس القيمة العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية على أساس القيمة السوقية للأداة المالية أو لأدوات مالية مماثلة في تاريخ المركز المالي بدون خصم أي تكاليف بيع مستقبلية مقدرة. يتم تحديد قيم الأصول المالية بأسعار الشراء الحالية لتلك الأصول، بينما يتم تحديد قيمة الالتزامات المالية بالأسعار الحالية التي يمكن أن تسوى بها تلك الالتزامات.

في حالة عدم وجود سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية فإنه يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام أساليب التقييم المختلفة مع الأخذ في الاعتبار أسعار المعاملات التي تمت مؤخراً، والاسترشاد بالقيمة العادلة الحالية للأدوات الأخرى المشابهة بصورة جوهرية - أسلوب التدفقات النقدية المخصومة - أو أي طريقة أخرى للتقييم ينتج عنها قيم يمكن الاعتماد عليها.

عند استخدام أسلوب التدفقات النقدية المخصومة كأسلوب للتقييم فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على أساس أفضل تقديرات للإدارة. ويتم تحديد معدل الخصم المستخدم في ضوء السعر السائد في السوق في تاريخ القوائم المالية المجمعة للأدوات المالية المشابهة من حيث طبيعتها وشروطها.

٦-٣ أسس التجميع

- تتضمن القوائم المالية المجمعة أصول وإلتزامات ونتائج أعمال شركة حديد عز (الشركة القابضة) وكافة الشركات التابعة التي تسيطر عليها الشركة القابضة وتسيطر الشركة على المنشأة المستثمر فيها عندما تتعرض أو يحق لها عوائد متغيرة من خلال مشاركتها وقدرتها في التأثير على العوائد من خلال سلطتها على المنشأة المستثمر فيها.
- تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتباينة والأرباح غير المحققة بين الشركات.
- الحقوق الغير مسيطرة في صافي حقوق الملكية وفي نتائج أعمال الشركات التابعة تم إدراجها بالقوائم المالية المجمعة تحت بند مستقل "الحقوق الغير مسيطرة" ، وتم حسابها بما يساوي حصتهم في القيمة الدفترية لصافي أصول الشركات التابعة في تاريخ القوائم المالية المجمعة ، كما يتم إدراج نصيب الحقوق الغير مسيطرة في أرباح وخسائر الشركات التابعة في بند مستقل بقائمة الدخل المجمعة.
- الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إقتناه أو بيع حصص من الحقوق الغير مسيطرة دون أن تؤدي إلى التغيير في سيطرة الشركة إلام، يتم إثباتها مباشرة في حقوق الملكية.

٣- تكلفة المبيعات

إيضاح رقم	٢٠٢٠ بالألف جنيه	٢٠١٩ بالألف جنيه	خامات
مرتبات وأجور	٢١ ٦٧٩ ٤٣٢	٢٦ ٣٣٥ ٢٦٠	
إهلاك أصول ثابتة	٢٠ ٢٥٠ ٤٤	١ ٩٦٢ ٠٦٧	
إستهلاك أصول أخرى	١ ٣٨٦ ٨٠٥	١ ٤٠٨ ٦٧٦	
تكلفة المعاش التكميلي	٥ ١٢٣	٥ ٤٥٨	
مصاروفات صناعية غير مباشرة	٢٢ ٤٤٢	٤١ ٨٨٩	
تكلفة التشغيل	١١ ٣٢٤ ٢٧١	١٤ ٥٢١ ١٧٩	
التغير في مخزون الإنتاج التام وغير التام	٣٦ ٤٤٣ ١١٧	٤٤ ٢٧٤ ٥٢٩	
	٩٦٢ ٢٨٦	٢ ٤١٤ ٧٦٧	
	٣٧ ٤٠٥ ٤٠٣	٤٦ ٦٨٩ ٢٩٦	

٤ - إيرادات تشغيل أخرى

٢٠١٩ <u>بألاف جنيه</u>	٢٠٢٠ <u>بألاف جنيه</u>	
٩١٥٠	-	أرباح بيع استثمارات مالية متاحة للبيع
-	٤٩٣	أرباح رأسمالية
١١٣٨٥٧	١٠٥١٧٦	إيرادات أخرى
١٢٣٠٠٧	١٠٥٦٦٩	

٥ - مصروفات بيعية وتسويقية

٢٠١٩ <u>بألاف جنيه</u>	٢٠٢٠ <u>بألاف جنيه</u>	إيضاح رقم	
١٠٧٠٥١	١٠١٦٣٥		مرتبات وأجور
١٠٦٠٥٩	١٠٦٤٣٢		مصاريف دعاية وإعلان
٥٦٥	٥٧٨	(١-١١)	إهلاك أصول ثابتة
٢٩٦٢	١٥٨٧		تكلفة المعاش التكميلي
٣٦٩٤٣٩	٣٩٣٥٥٥		مصروفات أخرى
٥٨٦٠٧٦	٦٠٣٧٨٧		

٦ - مصروفات إدارية وعمومية

٢٠١٩ <u>بألاف جنيه</u>	٢٠٢٠ <u>بألاف جنيه</u>	إيضاح رقم	
٧٦١٨٦٥	٩٠٤٩٩١		مرتبات وأجور
١٧٣٣٨	١١٤٠٢		قطع غيار وصيانة
٤٦٦٠٢	٤٤٠٨٥	(١-١١)	إهلاك أصول ثابتة
٨٦١٧	٤٥٤٩		تكلفة المعاش التكميلي
٥٨٢٩٩٩	٥٥٢٣٣٤		مصروفات أخرى
١٤١٧٤٢١	١٥١٧٣٦١		

٧ - مصروفات تشغيل أخرى

٢٠١٩ <u>بألاف جنيه</u>	٢٠٢٠ <u>بألاف جنيه</u>	إيضاح رقم	
١٨٧٨٧٩	٧٦١٩٠		تبرعات
١٦٨٩١	٢٥٢٤	(١٩)	الإضمحلال في قيمة الأصول
٣٢٥٢	١٣٠٦٢٥	(٢٧)	مخصصات مكونة خلال العام
١٩٦٤	-		خسائر رأسمالية
٢٥٥٨٤٤	١٨٦٠١		مصروفات أخرى
٤٦٥٨٣٠	٢٢٧٩٤٠		

٨- إيرادات وتكاليف تمويلية

٢٠١٩ معدلة بالألف جنيه	٢٠٢٠ بالمليون بالألف جنيه	
١١٧٣٤٦	٩٤٨٤٧	فوائد وإيرادات تمويلية
(٤٨٨١٩٥٣)	(٣٨٩٩٢٣١)	* فوائد ومصروفات تمويلية *
٧٧٠٨٠	(١٣٥٢٨٢)	(خسائر) أرباح ترجمة الأرصدة والمعاملات بالعملات الأجنبية
(٤٦٨٧٥٢٧)	(٣٩٣٩٦٦٦)	صافي التكاليف التمويلية

* تم إجراء تعديل على بعض أرقام المقارنة وفقاً لما هو وارد بالإيضاح رقم (٤٠).

٩- النصيب الأساسي والمخفض للسهم في صافي خسارة العام

٢٠١٩ معدلة	٢٠٢٠	
(٦٣٠٥٤٣٨)	(٣١١٩٠٤٥)	<u>نسبة مساهمي الشركة القابضة</u> صافي خسارة العام (بالألف جنيه)*
٥٣٣٨٠٢٣١٣	٥٣٣٨٠٢٣١٣	المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال العام (سهم)**
(١١,٨١)	(٥,٨٤)	النسبة الأساسية والمخفض للسهم في خسارة العام (جنيه/سهم)*

* تم إجراء تعديل على بعض أرقام المقارنة وفقاً لما هو وارد بالإيضاح رقم (٤٠).

** تم إستبعاد عدد ٧١٤ سهم عند إحتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم خلال العام وهي تمثل أسهم خزينة وسداد الإشتراكات الإلخارية والتأمينية المحددة بالكامل وفقاً لشروط ونسب الواردة بلائحة الصندوق وذلك على أساس أجر الإشتراك الذي تم تحديده بالمرتب الأساسي الشهري في ١/١ ٢٠٠٠ بالإضافة إلى العلاوات الدورية (إيضاح رقم ١-٢٣).

١٠- مزايا العاملين

- يتم منح العاملين بالشركة وبعض شركاتها التابعة مكافأة لنهاية الخدمة وذلك من خلال صندوق التأمين والإدخار الخاص بالعاملين لمجموعة العز الصناعية المسجل بتاريخ ٢٠٠٠/٢/٢٢ وذلك وفقاً لشروط ومحددات مدرجة ضمن بنود لائحة الصندوق، ويتمثل التزام ومساهمة الشركه بالصندوق في اشتراك محدد حيث تقوم الشركة بتحمل وسداد الإشتراكات الإلخارية والتأمينية المحددة بالكامل وفقاً لشروط ونسب الواردة بلائحة الصندوق وذلك على أساس أجر الإشتراك الذي تم تحديده بالمرتب الأساسي الشهري في ١/١ ٢٠٠٠ بالإضافة إلى العلاوات الدورية السنوية.

- هذا وقد بلغت قيمة الإشتراكات التي تحملتها الشركة وبعض شركاتها التابعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٤٨١٣١ ألف جنيه مصرى تم إدراجها ضمن المصروفات بقائمة الدخل (مقابل مبلغ ٤٦٩٣٢ ألف جنيه مصرى عن عام ٢٠١٩).

- ما زالت شركة المز المختلطة للصلب - شركة تابعة - في سبيل إتمام إجراءات توثيق تصميم بعض الأراضي المشتركة من جهات محدثة .
لم يتم شرکة مصانع الغزل المطرفة بتصميم لرض مشروع المصنف الجديد في العدة المسخنة باسمها بعد وبالتالي قيمتها ٢٩,٧٤ مليون جنيه مصرى .
إلا أن العالم محمد يقتضي الحال كالتالى:-

٢-١١ الأصول الثابتة المستأجرة:

تضمن الأصول الثابتة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ أصول مستأجرة ببيانها كالتالي:

الصافي في ٢٠١٩/١٢/٣١	الصافي في ٢٠٢٠/١٢/٣١	مجموع الأهلاك في ٢٠٢٠/١٢/٣١	التكلفة في ٢٠٢٠/١٢/٣١	أراضي * مبانى **
بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	بألف جنيه	
٧٠٠٠	٧٠٠٠	-	٧٠٠٠	
١٣١٧٠٨	١٢٨٠٨٣	١٦٩١٧	١٤٥٠٠٠	
٢٠١٧٠٨	١٩٨٠٨٣	١٦٩١٧	٢١٥٠٠٠	

* قامت الشركة خلال عام ٢٠١٨ بإبرام عقود اتفاق بيع مع إعادة استئجار لمدة سبع سنوات تنتهي في ٢٠٢٥ لقطعة ارض من الأرضي المملوكة للشركة وبالبالغ تكلفتها ٧٠ مليون جنيه مصرى وذلك وفقاً لما هو مبين تصييل بالإيضاح رقم (٢٩)، وقد قامت الشركة بإصدار توكيل رسمي غير قابل للإلغاء او الرجوع فيه لصالح شركة إتش دي للتأجير التمويلي وذلك في التوقيع على عقود الشراء والبيع الابتدائية والنهائية ونقل الملكية للنفس او للغير امام مصلحة الشهر العقاري عن قطعة الأرض المذكورة اعلاه.

** قامت الشركة خلال عام ٢٠١٦ بإبرام عقود تأجير تمويلي لطابقين بمبنى النيل بلازا لمدة ثمانى سنوات تنتهي في عام ٢٠٢٤ وذلك وفقاً لما هو مبين بالإيضاح رقم (٢٩).

٣-١١ فيما يلى الحركة خلال العام على حساب ناتج تعديل الأصول الثابتة الذى نشا من تطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة بالتعامل مع الأثار المتربطة على تحريف أسعار الصرف والواردة بملحق (أ) لمعايير المحاسبة المصرى المعدل رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية":

بألف جنيه	ناتج تعديل الأصول الثابتة في تاريخ تحريف سعر الصرف (٣١ نوفمبر ٢٠١٦) ضريبة الدخل
٤٠١٣٧٩٥ (٩٠٣١٠٤)	صافى ناتج تعديل تكلفة الأصول بعد ضريبة الدخل الجزء المحقق حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
٣١١٠٦٩١ (٦٩٥٣٤٤)	صافى ناتج تعديل تكلفة الأصول الثابتة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ الجزء المحقق خلال العام المالى المنتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠
٢٤١٥٣٤٧ (١٧٤٤٦٧)	صافى ناتج تعديل تكلفة الأصول الثابتة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ويوزع كمائلى:
٢٢٤٠٨٨٠	نصيب مساهمى الشركة القابضة نصيب الحقوق الغير مسيطرة
١٤٤٦٦١٥	
٧٩٤٢٦٥	
٢٢٤٠٨٨٠	

٤- مشروعات تحت التنفيذ

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	توسيعات انشائية آلات تحت التركيب دفعات مقدمة لشراء أصول ثابتة
بألف جنيه	بألف جنيه	
٧٨٧٦٩	١٩٥٧٢	
١٦٨٢٦٨	١١٤١٨٦	
٨٧٩٣٤	٧٨٩٠٢	
٣٣٤٩٧١	٢١٢٦٦٠	

١٣ - استثمارات طويلة الأجل

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
بألف جنيه	بألف جنيه

١-١٣ استثمارات في شركات تابعة (لم تدرج بالقوائم المالية المجمعة)

٦٠٠

شركة العز للصناعات الطبية (ش.م.م)

(ملوکة بنسبة ٣٠% حديد عز ونسبة ٣٠% العز الدخلية للصلب - الإسكندرية)
تم تأسيس الشركة التابعة بتاريخ ١١ أغسطس ٢٠٢٠ وتم سداد ١٠% من
رأس المال ولم تمارس الشركة أية نشطة حتى تاريخه كما لم تُعد الشركة
التابعة قوائم مالية بعد.

٢-١٣ استثمارات في شركات شقق

٩٠	٩٠
٢٥	٢٥
١	١

الشركة المصرية الألمانية لتسويق الصلب المسطح - فرانكو (تحت التصفية)

(ملوکة بنسبة ٥٠% لشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية)

شركة العز - الدخلية للحديد والصلب - مصر

(ملوکة بنسبة ٥٠% لشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية)

شركة عز الدخلية إنجلترا (ش.ذ.م.م) - إيضاح رقم (١-٣٨)

(ملوکة بنسبة ٥٠% لشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية)

٣-١٣ استثمارات مالية متاحة للبيع

١٧٧٧٦	١٧٧٧٦
٨٠	٨٠
٤٠١٤	٤٠١٦

الشركة العربية للصلب المخصوص (ش.م.م)

(ملوکة بنسبة ٥% لشركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية)

الشركة المصرية لخدمات الحراسة والنظافة (ش.م.م)

(ملوکة بنسبة ٣٠,٨٠% لشركة حديد عز)

شركة أتلانتك باسيفيك للنقل البحري والتجارة (ش.م.م)

(ملوکة بنسبة ٥% لشركة حديد للصناعة والتجارة والمقاولات "كونتراستيل")

٢١٩٣٦	٢٢٥٣٨
--------------	--------------

بخصم الأضمحل في قيمة:

شركة العربية للصلب المخصوص (ش.م.م)

شركة عز الدخلية إنجلترا (ش.ذ.م.م)

الشركة المصرية الألمانية لتسويق الصلب المسطح - فرانكو (تحت التصفية)

اجمالي الأضمحل في الاستثمارات طويلة الأجل (ايضاح رقم ١٩)

١٧٧٧٦	١٧٧٧٦
١	١
-	٩٠

١٧٧٧٧	١٧٨١٧
--------------	--------------

٤٢٩	٤٧٢١
------------	-------------

٤- إقراض للغير طويل الأجل

يتمثل بند إقراض طويل الأجل فيما يلي:

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
بألف جنيه	بألف جنيه

٨٥٠٠٠	٧٥٦٢٣
--------------	--------------

٣٩٢٣٩	٣١٢٤١
--------------	--------------

١٢٤٢٣٩	١٠٦٨٦٤
---------------	---------------

ايضاح

رقم

سلف العاملين

القيمة الحالية لقروض العاملين

(٦٠٥١٠)	(٥٢١٤٣)
----------------	----------------

٦٣٧٢٩	٥٤٧٢١
--------------	--------------

(١٨)

قروض وسلف العاملين المستحقة خلال عام

قروض وسلف العاملين طويلة الأجل

(١٢٧٠٥)	(٩٣٤١)
----------------	---------------

٥١٠٢٤	٤٥٣٨٠
--------------	--------------

بخصم:

الفرق الناشئة عن التغير في القيمة العادلة لقروض

العاملين طويلة الأجل

٥- أصول أخرى

يتمثل بند أصول أخرى طويلة الأجل في قيمة المبلغ المسدد للهيئة العامة للتنمية الصناعية بواسطة شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة) للحصول على رخصة إنتاج حديد تسليح:

بألف جنيه

١٩٨٢٨

(٥١٢٣)

٢١١٥٣

٣٥٨٥٨

التكلفة في أول يناير ٢٠٢٠

(بخصم) / بضاف:

استهلاك العام

فروق ترجمة

الصافي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

- ١٦ مخزون

٢٠١٩/١٢/٣١

بألف جنيه

٢٥١٥٩١٥

٧٦٦٩٥٠

٢٢٥٧٠١٥

٢١١١٦٨٧

١٩٣٧١٩

١٣٨١٢

٧٨٥٩٠٩٨

٢٠٢٠/١٢/٣١

بألف جنيه

٢٣٢٤٧٣٨

٣١٩٧٥٧

١٧٤١٩٢٢

١٩٨٠١٦٦

٢٨١٣٩٧

٢٨٧٧٦

٦٦٧٦٧٥٦

خامات ومستلزمات إنتاج

إنتاج غير تام

إنتاج تام

قطع غيار ومهما

بضاعة بالطريق

اعتمادات مستدبة

- ١٧ عملاء وأوراق قرض

٢٠١٩/١٢/٣١

بألف جنيه

١١٤٧٩٧٦

٧٥٩٦

٧٣٤٠٢٢

١٨٨٩٥٩٤

٢٠٢٠/١٢/٣١

بألف جنيه

١٦٨٢٠٤٧

٨٧٣١

١٢١٥١٢٥

٢٩٠٥٩٠٣

إيضاح

رقم

(١-٣٢)

(١٩)

عملاء

عملاء - أطراف ذات علاقة

أوراق قرض

بخصوص:

الإضمحلال في قيمة العملاء

- ١٨ مدينون وأرصدة مدينة أخرى

٢٠١٩/١٢/٣١

معدلةبألف جنيه

١٢١٩٩٠٢

١٠٨٠٥٣٠

١٢٧٤٧٧

٤٦٣٠٠٥

٧٦٨٤٤

٩٧

٦٥٦٠٦

١٧٣٣٧

٦٠٥١٠

٢٥٢٠

١٠٨٥

٢٠٢١٨

٣٦٥٧٣

٣٥٠٦٠

٣٣٢٨٤٤

٣٥٣٩٦٠٨

٢٠٢٠/١٢/٣١

إيضاح

رقم

١٢٣١٠٢٤

١٢٢٤٠١٧

١٢٢٤٧٧

٨٦٢١٦٧

٢٢٥٠٣

٥٨٧

٦٩٠٤١

١٩٥٧٠

٥٢١٤٣

٤٤٩١

١٣٥

٢٠٥٣١

٣٥٨١٦

٣٥٠٦٠

٧٥٠٦٥١

٤٤٥٥٢١٣

تأمينات لدى الغير

مصلحة الضرائب

مصلحة الضرائب - مقابل الإنفاق

مصلحة الضرائب - الضريبة على القيمة المضافة

مصلحة الجمارك

إيرادات مستحقة

مصروفات مدفوعة مقدماً

هيئة ميناء الإسكندرية

قروض وسلف عاملين مستحقة خلال عام

تأمينات إعتمادات مستدبة

تأمينات خطابات ضمان

مستحق من أطراف ذوى علاقة*

المسدد مقدماً للعاملين تحت حساب توزيعات الأرباح

محكمة القاهره الاقتصادية

أرصدة مدينة أخرى

بخصوص:

الإضمحلال في قيمة المدينين والأرصدة المدينة الأخرى

(٤٩٨٨٧)

٣٤٨٩٧٢١

(٥٠٥٠٩)

٤٤٠٤٧٠٤

(١٩)

٤٤٠٤٧٠٤

* تم إجراء تعديل على بعض أرقام المقارنة وفقاً لما هو وارد بالإيضاح رقم (٤٠).

- ١-١٨ تتضمن أرصدة مصلحة الضرائب مبلغ ٢٥٤,٢ مليون جنيه مصرى قيمة دفعه من تحت حساب جدول المطالبات الضريبية لشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية عن مشروعات الصلب المسطح و الغرامات عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وفقاً لما هو موضح تفصيلاً بالإيضاح رقم (١-٣-٣٥) بالإضافة إلى مبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصرى دفعه مقدمة من تحت حساب فروق فحص ضريبة شركات الأموال لشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية - عن السنوات ٢٠٠٨/٢٠٠٥.
- ٢-١٨ تمثل أرصدة مصلحة الضرائب - مقابل الانتفاع في قيمة دفعات من تحت حساب قيمة ضريبة المبيعات الإضافية مقابل الانتفاع لشركة العز الدخيلة للصلب - الاسكندرية برصيف الخامات التعدينية وساحات التسويين بميناء الدخيلة وبالبالغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى - إيضاح رقم (٢-٣٨).
- ٣-١٨ يتمثل الرصيد المستحق للشركة لدى محكمة القاهرة الاقتصادية في المبالغ السابق سدادها وذلك بعد خصم قيمة الغرامة والمحكوم بها في الجنحة رقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٣ بشأن قضية السيطرة على منتج حديد التسليح ضد بعض المسؤولين بشركات المجموعة الصادر بشأنها حكم محكمة النقض بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠١٤ وبالغة ٢٠١٤ مليون جنيه مصرى، وجارى إتخاذ الإجراءات القانونية لإسترداد هذا المبلغ من المحكمة.
- ٤-١٨ تتضمن الأرصدة المدينة الأخرى مبلغ ٤٩,٥ مليون جنيه مصرى يمثل ١٥٪ من قيمة الرخصة المتعلقة بخط الإنتاج الثاني التي قامت شركة مصانع العز للدرفلة (شركة تابعة) بسدادها في فبراير ٢٠١٢.

١٩ - الإضمحلال في قيمة الأصول

<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>المستخدم</u>	<u>المكون</u>	<u>٢٠٢٠/١/١</u>	<u>إيضاح رقم</u>	
<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>	<u>٢٠٢٠/١/١</u>	<u>بالألف جنيه</u>	
١٧٨١٧	-	٩٠	١٧٧٢٧	(١٣)	الإضمحلال في الإستثمارات طويلة الأجل
٣٠١٢١	-	٤٦٤	٢٩٦٥٧	(١٧)	الإضمحلال في العملاء وأوراق القبض
٥٠٥٠٩	(١٣٤٨)	١٩٧٠	٤٩٨٨٧	(١٨)	الإضمحلال في المديين والأرصدة المدينة لأخرى
٢٣٣٢	-	-	٢٣٣٢		الإضمحلال في الموردين - دفعات مقدمة
١٠٠٧٧٩	(١٣٤٨)	٢٥٢٤	٩٩٦٠٣		

٢٠ - النقدية وما في حكمها

<u>٢٠١٩/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>
<u>بالألف جنيه</u>	<u>بالألف جنيه</u>
٣٧١٢٨	٢٣٢٣٧٠
١٢٩٤٤٩٧	١٨٦٧٥٣٠
٥٠٣٦٦٥	٥٩٠٩١
١٥٢٦٣	٦٤٠٩٥
١٨٥٠٥٥٤	٢٢٢٣٠٨٦
(١٨٠٠٠٥)	(١٥٥٩٤٩)
(١٠٣٤٣٩)	(١٤٠٢٧٣)
١٥٦٧١٠٩	١٩٢٦٨٦٤

بخصوص:

بنوك - ودائع لآجل
بنوك - حسابات جارية
شيكات تحت التحصيل
نقدية بالصندوق

بنوك - سحب على المكتشف
ودائع لأجل وحسابات جارية متحجزة ضمن شروط الائتمان
الممنوح من البنوك لشركات المجموعة
النقدية وما في حكمها بقائمة التدفقات النقدية

٢١ - رأس المال**١-٢١ رأس المال المرخص به**

يبلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٨ مليار جنيه مصرى.

٢-٢١ رأس المال المصدر والمدفوع

يبلغ رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعد الزيادة مبلغ ٢٧١٦٣٢٥ ألف جنيه مصرى (أثنين مليار وسبعمائة وستة عشر مليون وثلاثمائة وخمسة وعشرون ألف جنيه مصرى) موزع على ٥٤٣٢٦٥ سهم، قيمة كل سهم خمسة جنيهات مصرية مسددة بالكامل، وقد تم تسجيل رأس مال الشركة المصدر والمدفوع بعد الزيادة بالسجل التجاري برقم ١١٧٦ بمدينة منوف في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٨.

و فيما يلي بيان بمساهمي الشركه ونسب المساهمة في تاريخ المركز المالى:

اسم المساهم	عدد الأسهم	القيمة الاسمية بالجنيه المصري	نسبة المساهمة %	نسبة المساهمة %	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١
شركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار "مجموعة عز الصناعية" *	٢٠٨٦٣٠٥٩٩	١٠٤٣١٥٢٩٩٥	٣٨,٤٠٣	٣٨,٤٠٣		
الشركة المصرية العالمية للاستثمارات التجارية *	-	-	-	-		١١,٢٩٤
الشركة المصرية الدولية للاستثمارات الصناعية *	-	-	-	-		٧,٤٣٩
شركة تمية لتنمية الصناعات المعدنية *	-	-	-	-		٧,٤٣٩
الشركة الوطنية لتنمية الصناعات المعدنية *	-	-	-	-		١,١٢٥
المهندس / أحمد عبد العزيز عز *	١٤٨٣٠٢٥٤٠	٧٤١٥١٢٧٠٠	٢٧,٢٩٨	٠,٠٠١		
شركة مصانع العز للدرفلة "شركة تابعة"	٩٤٦٢٧١٤	٤٧٣١٣٥٧٠	١,٧٤٢			
آخرون	١٧٦٨٦٩١٧٤	٨٨٤٣٤٥٨٧٠	٣٢,٥٥٧	٣٢,٥٥٧		
	٥٤٣٢٦٥٠٢٧	٢٧١٦٣٢٥١٣٥	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠		

* قامت بعض الشركات التابعة لشركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار "مجموعة عز الصناعية" بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠٢٠ ببيع أسهمها في شركة حديد عز و التي تمثل نسبة مساهمة قدرها ٢٧,٢٩ % للمهندس / أحمد عبد العزيز عز وبذلك تقتصر نسبة مساهمة الشركة المذكورة (مباشرة وغير مباشرة) في شركة حديد عز بعد هذه المعاملة على نسبة ٦٥,٢٥ % في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وذلك بدلاً من كونها ٦٥,٢٥ % حتى ابريل ٢٠٢٠.

٢٢ - احتياطيات

٢٠١٩/١٢/٣١ بألف جنيه	٢٠٢٠/١٢/٣١ بألف جنيه
١٣٥٨١٦٣	١٣٥٨١٦٣
٢٦٢٠٧٥٦	٢٦٢٠٧٥٦
(٣٧٩٦٨٢٩)	(٣٧٩٦٨٢٩)
١٨٢٠٩٠	١٨٢٠٩٠

احتياطي قانوني *
احتياطيات أخرى (علاوة إصدار) **
الفرق الناتج عن الاستحواذ على نسبة إضافية من رأس مال شركات تابعة

* الاحتياطي القانوني: يجب ٥ % من صافي الربح السنوى لتكوين إحتياطي قانوني، ويتم التوقف عن تجنب هذه النسبة إذا ما بلغ هذا الإحتياطي ٥٠ % من رأس مال الشركة المصدر ومتى نقص الإحتياطي تعين العودة إلى الإقطاع ويستعمل الإحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناءً على إقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة.

** الاحتياطيات الأخرى: علاوة الإصدار ناتجة عند إصدار الشركة لأسهم زيادة رأس المال مقابل الإستحواذ على أسهم شركة العز الدخلية للصلب - الإسكندرية وكذا تحويل السندات السابق إصدارها لأسهم.

٢٣ - أسهم خزينة

١-٢٣ يمثل هذا البند في ٢٠٢٠/١٢/٣١ في عدد ٤٦٢٧١٤ سهم من أسهم شركة حديد عز والمملوكة لشركة مصانع العز للدرفلة (شركة تابعة) بتكلفة ٩٢١ ٧١ ألف جنيه مصرى ولأغراض التجميع تم تبويبها كأسهم خزينة.

٢-٢٣ بتاريخ ٥ يناير ٢٠٢١ قرر مجلس إدارة الشركة القيام بشراء أسهم خزينة بحد أقصى ١ % من رأس المال المدفوع للشركة وبعد أقصى مليون سهم، وقد تم تعيين عضو مجلس الإدارة المنتدب في تحديد الأسعار وفترة شراء أسهم خزينة وذلك في حدود مصادر التمويل والسيولة المتاحة بالشركة وقد وافقت هيئة الرقابة المالية على ذلك، وقد بلغ اجمالى عدد الأسهم المشتراء حتى ٢٥ يناير ٢٠٢١ عدد ٤٨١ ٩١٠ سهم بتكلفة اجمالية بلغت ١٠ ٣٨١ ألف جنيه مصرى.

٤٤ - موردون وأوراق دفع

٢٠١٩/١٢/٣١	الإجمالي	٢٠٢٠/١٢/٣١	المستحق خلال عام
معدلة	إيضاح رقم (٣٠)	طويل الأجل	
٥١٩٢٦٢٣	٣٧١٩١٩٤	-	٣٧١٩١٩٤
١١٤٧٦٨٩	٥٢٣٨٥٩٨	٣٥٣١١٠٦	١٧٠٧٤٩٢
٦٣٤٠٣١٢	٨٩٥٧٧٩٢	٣٥٣١١٠٦	٥٤٢٦٦٨٦
(١٤٤٠٧٥)	(٨٤٠١٦٣)	(٥٩٥٣٠٣)	(٢٤٤٨٦٠)
٦١٩٦٢٣٧	٨١١٧٦٢٩	٢٩٣٥٨٠٣	٥١٨١٨٢٦

٤٤-١ يتضمن بند الموردون وأوراق الدفع في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ قيمة الأقساط المستحقة لشركات توريد الكهرباء والغاز الطبيعي حيث قامت الشركة وشراكتها التابعة بالاتفاق مع الشركات المذكورة على إعادة جدولة مدمونية مستحقة بمبلغ ٤١٠,٦٣٥ مليون جنيه مصرى، على أن يتم السداد على أقساط بحد أقصى ٤٨ قسط شهري تبدأ من تاريخ الاتفاق وذلك بالإضافة إلى فائدة سنوية مدرجة فياتفاق إعادة الجدولة المذكور أعلاه.

٤٤-٢ يتضمن بند الموردون في ٢٠٢٠/١٢/٣١ المعادل لمبلغ ٩٩٦ ١٥٥ ألف جنيه مصرى مستحق للمورد دانيالى، وخلال الفترة اللاحقة قامت كل من شركة العز لصناعة الصلب المسطح وشركة مصانع العز للدرفلة (شركات تابعة) بتاريخ ٢٠٢١/١/٢٧ ابرام اتفاق تسوية (Settlement Agreement) حيث تم الاتفاق مع المورد المذكور على إعادة جدولة سداد المديونية والفوائد المضافة إليها وفقاً لما يلى:

- يتم سداد الإنلزم المستحق للمورد وفقاً لفوائير الشراء والمعادل لمبلغ ١٠٢٢٠٣٣ ألف جنيه مصرى بالإضافة إلى الفوائد المحتسبة عليه اعتباراً من ٢٠٢٠/١١/١ على أقساط ربع سنوية تنتهي خلال عام ٢٠٢٦.
- يتضمن إتفاق التسوية قيام المورد بالتنازل عن الفوائد المستحقة له طرف الشركة والمحتسبة عن الإنلزم الخاص بتوريد ألات ومعدات خلال السنوات السابقة عن الفترة من تاريخ إستحقاق سداد الفاتورة وحتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ والمعادل لمبلغ ٢٠٢٠/١٠/٣١ ٢١٤٩٨١ ألف جنيه مصرى والمدرجة ضمن الرصيد المستحق للمورد في ٢٠٢٠/١٢/٣١ في حالة إنلزم الشركة بسداد كافة الأقساط الربع سنوية وفقاً لاتفاق التسوية.

قامت الشركة وشركة العز الدخيلة للصلب-اسكندرية بتوقيع كفالات تضامنية لصالح المورد المذكور أعلاه ضماناً لقيام الشركات التابعة المذكورة بسداد مستحقاته الواردة بإتفاق التسوية.

وفقاً لإتفاق التسوية يصبح الجزء المستحق للسداد للمورد خلال عام ٢٠٢١ المعادل لمبلغ ٤٦٨ ١١٦ ألف جنيه مصرى والجزء المتبقى من المديونية سيتم سداده حتى ٢٠٢٦/١٢/١٠.

* تم إجراء تعديل وإعادة تبويب على بعض أرقام المقارنة وفقاً لما هو وارد بإيضاح رقم (٤٠).

٤٥ - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	إيضاح رقم	فوائد مستحقة*
معدلة	إيضاح رقم		فوائد مستحقة*
٦٣٢٣٠٨	٦٣١٨٨٩		مصروفات مستحقة
٨٥٠٧٢٧	١٢٣٩٧٠٣		مصلحة الضرائب
٣٢١٩٦٨	٤١٧٨٢٠		تأمينات ضمان أعمال
٣٦٨١٣	٥٨٦٢١		أقساط ضريبة مبيعات
٩٦٤٨٣	٩٦٤٨٣		دائنون توزيعات
١٦٠٢	١٦٠٦		مستحق لأطراف ذوى علاقه*
٣٤٨٢٠٨	١٠٩١٨٣ (٣-٣٢)		إيرادات مؤجلة عن منح
٨٩٧	٨١٧ (٢-٣٠)		أرصدة دائنة أخرى
١٠٥٥٨١	١٨٢٠٧٢		
٢٣٩٤٥٨٧	٢٧٣٨١٩٤		

* تم إجراء تعديل وإعادة تبويب على بعض أرقام المقارنة وفقاً لما هو وارد بإيضاح رقم (٤٠).

٤٦ - التزامات نظام المعاش التكميلي

اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٣ ووفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة القابضة بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٢ ، فقد تقرر أن تمنح كل من شركة عز الدخيلة للصلب الاسكندرية وشركة كونترا ستيل (شركات تابعة) العاملين ميزة نظام المعاش التكميلي وذلك للعاملين بكلتا الشركتين وذلك لاستيفاء به أي من حالات القاعدة عند سن الستين أو الوفاة أو العجز المهني لأى من العاملين حيث يمنح جميع العاملين بالشركة معاشاً شهرياً ثابتاً بعد سن الستين ولمدة عشر سنوات وتتحدد قيمة المعاش وفقاً لسنة الصرف ويتم تحصيل اشتراك من العاملين بالشركة حسب فئاتهم العمرية وتحمّل الشركة باقي التكلفة.

وقد بلغت قيمة تكالفة نظام المعاش التكميلي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٣٠ مليون جنيه مصرى تم تحميلاها على قائمة الدخل المجمعة وفقاً لقرير الخبير الاكتوارى المصدر سنوياً.

<u>٢٠١٩/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>إيضاح رقم</u>	<u>الرصيد أول يناير</u>
<u>١٣٢٥٣٢</u>	<u>١٩٦٧٣٢</u>	<u>١٩٦٧٣٢</u>	<u>إضافات:</u>
<u>٣٢٤٧٠</u>	<u>٢٨٤١</u>		<u>تكلفة الخدمة الحالية</u>
<u>٢٠٩٩٨</u>	<u>٢٥٧٣٧</u>		<u>تكلفة العائد</u>
<u>٥٣٤٦٨</u>	<u>٢٨٥٧٨</u>		<u>المبالغ المعترف بها في قائمة الدخل المجمعة</u>
<u>١٨٦٠٠٠</u>	<u>٢٢٥٣١٠</u>		
<u>١١٧٠٩</u>	<u>(٣٩٠٧)</u>		<u>(الأرباح) / الخسائر الاكتوارية من نظم المزايا المحددة</u>
<u>٨٣١٨</u>	<u>٧٩٨٢</u>		<u>اشتراكات العاملين المدفوعة خلال العام</u>
<u>٢٠٦٠٢٧</u>	<u>٢٢٩٣٨٥</u>		
<u>(٩٢٩٥)</u>	<u>(١١٨٨٥)</u>		<u>خصم:</u>
<u>١٩٦٧٣٢</u>	<u>٢١٧٥٠٠</u>		<u>معاشات مدفوعة خلال العام</u>
<u>١٦٨٣١</u>	<u>٢٠٧٧١</u>		<u>إجمالي التزامات المعاش التكميلي</u>
<u>١٧٩٩٠١</u>	<u>١٩٦٧٢٩</u>	<u>(٣٠)</u>	<u>ويوزع كالتالي:</u>
<u>١٩٦٧٣٢</u>	<u>٢١٧٥٠٠</u>		<u>المدرج ضمن بند الإلتزامات المتداولة</u>
			<u>المدرج ضمن بند الإلتزامات طويلة الأجل</u>

وتمثل الفروض الأكتوارية الرئيسية المستخدمة بمعرفة الشركة طبقاً لدراسة الخبير الاكتوارى فيما يلى:-

<u>٢٠١٩/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>متوسط الافتراضات لتحديد إلتزامات المزايا</u>
<u>%١٤</u>	<u>%١٤,٦</u>	<u>أ- معدل سعر الخصم</u>
<u>%٣,٦٣</u>	<u>%١٤,٥</u>	<u>ب- معدل تضخم الأسعار</u>
<u>٢٠١٩/١٢/٣١</u>	<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>متوسط الافتراضات لتحديد صافي تكالفة المزايا</u>
<u>%١٨</u>	<u>%١٤</u>	<u>أ- معدل سعر الخصم</u>
<u>%١٦</u>	<u>%٣,٦٣</u>	<u>ب- معدل تضخم الأسعار</u>

تحليل الحساسية للنظام

فيما يلى تأثير حركة افتراضات الحساسية لمعدل الخصم لالتزامات / تكالفة المزايا المعاش التكميلي طبقاً لدراسة الخبير الاكتوارى:-

<u>معدل الخصم</u>	<u>معدل الخصم</u>	<u>القيمة الحالية للالتزام</u>
<u>%١٨,٥</u>	<u>%١٧,٥</u>	<u>تكالفة الخدمة الحالية والعائد</u>
<u>ألف جنيه</u>	<u>ألف جنيه</u>	
<u>١٢٧٥٣١</u>	<u>١٣٧٣٤٢</u>	
<u>٢٠٧٨١</u>	<u>٢١٩٥٦</u>	

٤٧ - مخصصات

<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u>	<u>المستخدم خلال العام</u>	<u>المكون خلال العام</u>	<u>٢٠٢٠/١/١</u>
<u>٣٥٢١٠٨</u>	<u>٣٠٩٢</u>	<u>١٣٠٦٢٥</u>	<u>٢٢٤٥٧٥</u>
<u>١٩٥٥</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>١٩٥٥</u>
<u>٣٥٤٠٦٣</u>	<u>(٣٠٩٢)</u>	<u>١٣٠٦٢٥</u>	<u>٢٢٦٥٣٠</u>

مخصص ضرائب ومطالبات
مخصص قضايا عمالية

١-٢١ شركة حديد عز (الشركة القابضة)

بتاريخ ١٨/١٥/٢٠١٩ قامت الشركة بتوقيع عقد مع بنك الأهلي المصري والعربي الأفريقي الدولي (وكيل الضمان) وذلك بغرض منح الشركة قرض مشترك طول الأجل بمبلغ ١٦,٧ مليار جنيه مصرى لمدة ٧ سنوات من تاريخ التوقيع على العقد بحيث يكون الغرض منه إعادة هيكلة التسهيلات الإنتمانية المنوحة للشركة عن طريق سداد المديونيات القائمة طرف البنوك، ووفقاً لبنود العقد تقوم الشركة بإصدار توكيلاً رسمي غير قابل للإلغاء تفوض بموجبه وكيل الضمان عن نفسه ونيابة عن البنك في إبرام وقيد رهن من الدرجة الأولى على المحل التجارى للمقترض بما في ذلك مصنع الشركة بمدينة السادات خلال ستة أشهر من تاريخ أول سحب على أن يحتفظ المقتضى بنسبة مساهمته في الشركات التابعة دون تعديل وكذلك الحفاظ على بعض المؤشرات والنسب المالية المحددة بعد القرض طول مدة القرض على أن يتم السداد على ٢٦ قسط ربع سنوي غير متساوى يستحق أولها في أغسطس ٢٠١٥ وذلك بدءاً من نهاية أول ستة أشهر من تاريخ أول سحب والذي تم بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٥ وذلك بمعدل عائد ٣,٥٪ فوق سعر الكوريدور المعلن من البنك المركزي المصري تسدد كل ثلاثة أشهر.

بلغت عمولة ترتيب وضمان تغطية التمويل (تكلفة الحصول على القرض) ٧,٥٪ في الألف وبالنسبة ١٢,٧٥ مليون جنيه مصرى تم سدادها عند الحصول على القرض ويظهر رصيدها بعد إنتهاء ما يخص الفترة من تاريخ الحصول على القرض حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مخصوصاً من رصيد القرض.

بلغت قيمة الأقساط المسددة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٨٩٥ مليون جنيه مصرى (مقابل ٨٩٥ مليون جنيه مصرى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩).

استفادت الشركة من مبادرة البنك المركزي بشأن تأجيل الاستحقاقات الإنتمانية لمدة ٦ أشهر تنتهي في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠ مع عدم تطبيق عوائد أو غرامات إضافية على تأجيل السداد وذلك طبقاً لكتاب الدوري الصادر من البنك المركزي بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢٠ وملحقاته بشأن التدابير الاحترازية لمواجهة أثار فيروس كورونا.

خلال العام وبعد انتهاء مهلة تأجيل الفوائد طبقاً لمبادرة البنك المركزي قامت البنك مانحة القرض بموجب ملحق لعقد القرض بتعديل قيمة الأقساط بمبلغ ٤٧٩ ألف جنيه مصرى تتمثل في قيمة الفوائد المحاسبة على رصيد القرض خلال الفترة من ٣١/١١/٢٠١٩ حتى ١٢/١٢/٢٠٢٠ على أن يتم سداد القرض مضافاً إليه تلك الفوائد على عدد ١٦ قسط ربع سنوية تبدأ في ٣١ مارس ٢٠٢١ وتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وتم تعديل سعر الفائدة ليصبح ١,٥٪ فوق سعر الكوريدور للعام الأول و ٢٪ فوق سعر الكوريدور بداية من العام الثاني من تاريخ تفعيل ملحق القرض.

٢-٢١ شركة العز الدخيلة للصلب - الأسكندرية (شركة تابعة)

قامت الشركة بالحصول على تسهيل دوار متوسط الأجل من البنك الأهلي المصري بمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه مصرى (مدته ثلاث سنوات) ينتهي في ١٧ أكتوبر ٢٠٢١ وبلغ الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٥٢٧,٥٥ مليون جنيه مصرى.

قامت الشركة بالحصول على تسهيل دوار متوسط الأجل من بنك قطر الوطني - الأهلي بقيمة ١٥٠٠ مليون جنيه مصرى أو ما يعادله بالعملة الأجنبية ويستحق في يناير ٢٠٢١ وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١٢٨٤,٦٠ مليون جنيه مصرى.

قامت الشركة بالحصول على تسهيل دوار متوسط الأجل من البنك المصري لتنمية الصادرات بمبلغ ٦٠٠ مليون جنيه مصرى أو ما يعادله بالعملة الأجنبية يستحق في إبريل ٢٠٢٢ وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٤٨٧,٢٥ مليون جنيه مصرى.

قامت الشركة بالحصول على تسهيل دوار متوسط الأجل من البنك العربي الأفريقي الدولي بمبلغ ١٥٨ مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المحلية ويستحق في يوليو ٢٠٢٣ وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١٤٠٣,٨١ مليون جنيه مصرى وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٢٢٦,٤٣ مليون جنيه مصرى المعادل لمبلغ ١٤,٣٢ مليون دولار أمريكي.

قامت الشركة بالحصول على تسهيل دوار مشترك من بنك مصر والبنك الأهلي المصري لتمويل احتياجات رأس المال العامل الخاصة بشركتي العز للدرفلة والعز للصلب المسطح (شركات تابعة)، على ان يكون بنك مصر وكيل التمويل ووكيل الضمان والبنك الأهلي المصري بنك حساب الإيرادات (مساهم بصورة غير مباشرة عن طريق شركة الأهلي كابيتال للاستثمارات) ويكون تاريخ الإستحقاق النهائي للقرض ٢٠٢١-٧-١٩ قابل التجديد سنويا بعد موافقة كافة البنوك المشاركة بمبلغ ٣ مiliار جنيه مصرى وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١,٥٩٣ مليون جنيه مصرى .

قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من بنك قطر الوطني - الأهلي بغرض إعادة هيكلة جزء من المديونية القائمة بمبلغ ٦٩,٥ مليون دولار أمريكي ويتم سداد القرض على عدد ستة وعشرون قسط ربع سنوي تنتهي في ٣١ أغسطس ٢٠٢٥ وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٥١,٨٣ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٨١٩,١٩ مليون جنيه مصرى .

قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من البنك العربي الإفريقي الدولي بغرض إعادة هيكلة جزء من المديونية القائمة بمبلغ ٦١,٥ مليون دولار أمريكي ويتم سداد القرض على عدد ثمانية وعشرون قسط ربع سنوي تنتهي في ٢٨ نوفمبر ٢٠٢٥ وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٤٤ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٦٩٥,٤٢ مليون جنيه مصرى .

قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من بنك الاسكندرية بغرض إعادة هيكلة جزء من المديونية القائمة بمبلغ ٥٠ مليون دولار أمريكي ويتم سداد القرض على عدد ستة وعشرون قسط ربع سنوي تنتهي في ١٥ يناير ٢٠٢٦ وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٤١,٢٣ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٦٥١,٦٥ مليون جنيه مصرى .

قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من بنك اتش اس بي سي بغرض تمويل مشروع تطوير وعمارة مصنع الاختزال المباشر الثاني بمبلغ ١٢,٥ مليون يورو وبلغ ٨٠ مليون جنيه مصرى ويتم سداد القرض على عدد اثنى عشر قسط نصف سنوي تنتهي في ١٥ يناير ٢٠٢٦ وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٤٦,٨٨ مليون جنيه مصرى وجزء بالعملة الأجنبية بلغ رصيده ١١,٠٩٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ١٧٥,٤٠ مليون جنيه مصرى .

قامت الشركة بالحصول على قرض متوسط الأجل من بنك الكويت الوطني بغرض إعادة هيكلة جزء من المديونية القائمة بمبلغ ٢٠ مليون دولار أمريكي ويتم سداد القرض على عدد ستة وعشرون قسط ربع سنوي تنتهي في ٢٨ أغسطس ٢٠٢٦ وقد بلغ رصيده في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١٧,٧١ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٢٧٩,٩١ مليون جنيه مصرى .

٣-٢١ شركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعة)

يقوم رویال بنک اوفر اسکوتلند (Royal Bank of Scotland RBS) الذي حل محل بنک ناشيونال ويستمنستر National Westminster Bank (بمهمة منسق القروض Intercreditor Agent) بالإضافة الى قيامه بوكلة القروض المسوقة من البنوك الأجنبية التي شاركت فيها ٩ بنوك ، وطبقاً لاتفاقيات القروض فإن البنك الأهلي المصري هو وكيل الضمانات المحلية Onshore Security Agent ، وبنك رویال اوفر اسکوتلند هو وكيل الضمانات الأجنبية Offshore Security Agent ، وأهم الضمانات المقدمة هي الرهن العقاري والتجاري على ارض وأصول الشركة المادية والمعنوية ، ورهن حيازي على المخزون ، والتنازل عن حقوق الشركة في عقود الانشاء والتوريد والمساعدة الفنية والتأمين لصالح البنك ، وتحتسب فوائد قروض البنك الأهلي المصري والقرض بضمان هيئة ضمان الصادرات الإيطالية بالدولار الأمريكي ، على أساس سعر فائدة متغير مرتبطة بسعر الليبور ، وتحتسب فوائد قرض بنك مصر بالجنيه المصري على أساس سعر فائدة مرتبطة بسعر الإقراض والخصم المعلن من البنك المركزي المصري .

تم خلال العام إعادة جدولة سداد القروض المنوحة للشركة من البنوك المحلية المذكورة أعلاه ليتم سدادها على ٦ أقساط نصف سنوية تبدأ في ٢٠٢١/٢/١٨ وتنتهي في ٢٠٢٣/٨/١٨ .

تمثل بنوك - تسهيلات ائتمانية البالغة ٧٩٤ ٥٩٤ ألف جنيه مصرى في ٢٠٢٠/١٢/٣١ في قيمة ما تم إستخدامه من التسهيلات المنوحة من البنوك المحلية بالجنيه المصرى وذلك مقابل ضمانت متعددة أهمها رهن حيازى على المخزون وكفالة تضامنية من شركة عز الدخيلة للصلب - الإسكندرية ، والتازل للبنوك عن حصيلة كافة عقود التصدير وإيداع كافة ايرادات البيع المحلي طرف البنوك والتأمين على المخزون ضد السطو والحريق لصالح البنوك وكذلك الحفاظ على بعض المؤشرات والنسب المالية المحددة بعقود التسهيلات طول مدة التسهيل ، وذلك على أساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الأراضى المعلن من البنك资料 المركزي بالإضافة إلى عمولة أعلى رصيد مدين.

تم خلال العام إعادة جدولة سداد التسهيلات الإئتمانية المنوحة للشركة ليتم سدادها على ٢٤ قسط ربع سنوى غير متساوى وفقاً لنسب محددة من رصيد التسهيل يبدأ أولها في ٢٠٢١/٣/٣١ وتنتهى في ٢٠٢٦/١٢/٣١ .

٤-٢١ شركة مصانع الغزل للدرفلة

تم موافقة البنوك المشاركة في القرض طويلاً الأجل بتاريخ ١٠ ديسمبر ٢٠٢٠ والممنوح للشركة بغرض اقامة مشروع الحديد المختزل على إعادة هيكلة المديونيات القائمة والناشئة عن شرائح أ ، ب ، ج والعوائد المحاسبة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بحد أقصى ٦٠.٥ مليار جنيه ، وعلى أن يبدا سداد أول قسط في ٣١ مارس ٢٠٢١ . مع تعديل التسعير ليصبح ١٠.٥٪ فوق سعر الكوريدور أراض خالى أول عام من تاريخ التعديل ، ثم يتم تطبيق ٢٪ فوق سعر الكوريدور أراض من بداية العام الثاني من تاريخ التعديل وحتى تاريخ الاستحقاق النهائي (بدلاً من ٣٠.٥٪ فوق الكوريدور أراض لكلاً من الشريحة أ ، ب و ١٧.٥٪ فوق الكوريدور أراض للشريحة ج).

وحتى تاريخ اصدار القوائم المالية لم يتم الانتهاء من استيفاء الشروط المطلوبة حتى يتسمى للبنوك المشاركة في القروض طويلة الأجل البدء في تعديل اعادة هيكلة القروض .

٤-٢٩ التأجير التمويلي

المدفوعات المستقبلية عن عقود التأجير التمويلي						مستحق خالى عام التزامات تستحق خالى عام
القيمة الحالية لمدفوعات التأجير التمويلي ٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٠/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠١٩/١٢/٣١ جنيه مصرى	٢٠٢٠/١٢/٣١ جنيه مصرى	
٤٣٨٨٠	٦٤٥٦٦	٨٠٢٩٠	٥٠٧٨١	١٢٤١٧٠	١١٥٣٤٧	مستحق خالى عام التزامات تستحق خالى عام
٤٣٨٨٠	٦٤٥٦٦	٨٠٢٩٠	٥٠٧٨١	١٢٤١٧٠	١١٥٣٤٧	مستحق من سنة الى سنتان
٥٣٨٠٥	٧٣٣٢١	٧٠٦٧٥	٤٢٠٢٦	١٢٤٤٨٠	١١٥٣٤٧	مستحق من ٣ الى ٥ سنوات
٢٢٢٣٩٥	٢٤٣٠٧٠	١٣١٦٧٩	٦٢٨٥٦	٣٥٤٠٧٤	٣٠٥٩٢٦	مستحق من أكثر من ٥ سنوات
٨٦٥٧٩	٤٩٦٠٣	١٤٤٤٩	٣٠٢٨	١٠١٠٢٨	٥٢٦٣١	التزامات طويلة الأجل
٣٦٢٧٧٩	٣٦٥٩٩٤	٢١٦٨٠٣	١٠٧٩١٠	٥٧٩٥٨٢	٤٧٣٩٠٤	اجمالى
٤٠٦٦٥٩	٤٣٠٥٦٠	٢٩٧٠٩٣	١٥٨٦٩١	٧٠٣٧٥٢	٥٨٩٢٥١	

- قامت الشركة بتوقيع عقود تأجير تمويلي (عقود أرقام ٤٥٣٧ و ٤٥٣٨) مع شركة كوريليس للتأجير التمويلي بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠١٦ لاستئجار طابقين بمبنى النيل بلازا لمدة ثانى سنوات تنتهي في يونيو ٢٠٢٤ ، وتعطى هذه العقود الحق للشركة في تملك هذه الأصول في نهاية العام الإيجارية وذلك مقابل قيمة محددة بالعقد. وبتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٧ تم توقيع ملحق لتلك العقود لتمويل تجهيزات وتشطيبات أحد الأدوار المستأجرة وإضافتها إلى الأصل المؤجر وتعديل عقد التأجير التمويلي بذلك، وذلك لمدة ثمانى سنوات تنتهي في يوليو ٢٠٢٥ ، وبتاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٨ قامت الشركة بتوقيع ملحق لذلك العقد لزيادة التمويل الخاص بالاصل المؤجر في صورة إعادة تقييم لذلك الأصل وتعديل عقود التأجير التمويلي بذلك على أن يسدد التمويل الإضافي على ٣٢ قسط ربع سنوى متساوى اعتباراً من ٢٠ ديسمبر ٢٠١٨ الى ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٦ ، هذا وقد تم إدراج تكفة إقتداء الطابقين المذكورين ضمن بند المباني بالاصل الثابت للشركة وذلك تطبيقاً لمعايير المحاسبة المصرية رقم (٤٩) عقود التأجير.

- بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠١٦ قامت الشركة بتوقيع عقد تأجير تمويلي (عقد رقم ٤٦٧٥) مع شركة كوريليس للتأجير التمويلي لإجزاء أعمال التجهيزات والتشطيبات للأدوار التي تم إستئجارها بمبنى النيل بلازا لمدة ثمانى سنوات تنتهي في نوفمبر ٢٠٢٤

- خلال شهر ديسمبر ٢٠١٨ قامت الشركة بإبرام عقود اتفاق بيع مع إعادة الاستئجار (عقد رقم ١) مع شركة اتش دي للتاجير التمويلي لقطعة أرض من الأراضي المملوكة للشركة، ووفقاً للعقود المبرمة مع الشركة المذكورة يتم استئجار قطعة الأرض لمدة سبع سنوات تنتهي في ٢٥ ديسمبر ٢٠٢٥ ، ويعطي عقد الاستئجار المذكور الحق للشركة لتملك قطعة الأرض المذكورة عند انتهاء مدة سريان العقد وذلك مقابل قيمة محددة بالعقد ، هذا وقد تم تحديد أن العقود المذكورة أعلاه لا تمثل عملية بيع لقطعة الأرض، وعلى ذلك فقد تم إعادة الإعتراف بقطعة الأرض ضمن الأصول الثابتة للشركة والإعتراف بالتزام مالي يساوي متطلبات التحويل وذلك تطبيقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير.
- خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٠ تم إبرام ملحق لعقود التأجير التمويلي المذكورة أعلاه وذلك بناءً على القرارات التي اتخذها البنك المركزي في ١٦ مارس ٢٠٢٠ حيث تم تأجيل سداد بعض الأقساط لمدة ٦ شهور بالإضافة إلى تخفيض سعر الفائدة، حيث قامت الشركة بإصدار شيكات مؤجلة ربع سنوية حتى مارس ٢٠٢٧ بعد إعادة احتساب الفوائد المؤجلة طبقاً لأسعار الفائدة الجديدة، حيث تم مد فترة سداد الأقساط لمدة ٦ شهور لكافحة العقود، ووفقاً لذلك تم تخفيض رصيد الفوائد المرتبطة بعقود التأجير التمويلي بمبلغ ٦٣٠٦٣ ألف جنيه مصرى، وقد تم استبعاد تلك المعاملة عند إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعية.

- ٣٠ التزامات طويلة الأجل

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	إيضاح رقم	
٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	أوراق دفع
٢٤٦٧٩٢	٣٥٣١١٠٦	(١-٢٤)	الالتزامات نظام المعاش التكميلي
١٧٩٩٠١	١٩٦٧٢٩	(٢٦)	اقتراض من الغير
٥٩٦٧٩٥	٥٨٤٣٤٢	(١-٣٠)	إيرادات مؤجلة عن منح
١٥٦٧	٧٥٠	(٢-٣٠)	
١٥٢٥٠٥٥	٤٣١٢٩٢٧		
(٣١٠٦٢)	(٥٩٥٣٠٣)	(١-٢٤)	الجزء غير المستهلك من القيمة الحالية لأوراق الدفع
١٢١٤٩٩٣	٣٧١٢٦٢٤		القيمة الحالية للالتزامات طويلة الأجل

١-٣٠ قامت شركة العز لصناعة الصلب المسطح - شركة تابعة - باقتراض مبلغ ٣٧ مليون دولار أمريكي المعادل لمبلغ ٥٨٤ مليون جنيه مصرى من شركة دانيلى بعقد مؤرخ ٢٧ سبتمبر ٢٠١٣ وتم استخدام المبلغ بالكامل بتاريخ ١ أكتوبر ٢٠١٣ في سداد جزء من القرض المستحق للبنك الأهلي المصري وبنك مصر والبنوك الأجنبية المشاركة في وذلك بضمان هيئة ضمان الصادرات الإيطالية وتحسب فوائد ذلك القرض على أساس سعر فائدة متغير مرتبط بسعر الليبور.

٢-٣٠ تمثل الإيرادات المؤجلة في قيمة المساعدة المالية الممنوحة من شركة اكسون موبيل لتجديد وتطوير محطة تموين وخدمة السيارات المملوكة لشركة كونتراستيل (شركة تابعة) بمبلغ ٣٨٢٠ ألف جنيه مصرى وقد بلغ الإيرادات المؤجل المستحق خلال عام مبلغ ٨١٧ ألف جنيه مصرى (إيضاح رقم ٢٥)، وقد تم تحويل قائمة الدخل المجمعة خلال العام بمبلغ ٨٩٧ ألف جنيه مصرى (مقابل ٨٨٧ ألف جنيه مصرى عن العام السابق).

- ٣١ الضريبة المؤجلة

١-٣١ الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة المثبتة

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١		
الالتزامات	أصول	الالتزامات	أصول
٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١
الأصول الثابتة	المخصصات والإضمحلال في قيمة الأصول	الالتزامات تأجير تمويلي *	خسائر ضريبية *
(٣٦٩٠١٩٦)	(٣٦٠١٥١٣)	(٣٦٠١٥١٣)	(٣٦٠١٥١٣)
-	٨٤٣٥٧	-	٤٧٤٧٢
-	٢٦١٨٤	-	٢٥٤٥٥
-	١٧٣٢٩٦٤	-	٢٠١٣٦٣٣
-	٥٤٦٣٢	-	٣٤١٤٣
(٨٤٤١٣)	-	(٦٠٤٣٧)	-
(٣٧٧٤٦٠٩)	١٨٩٨١٣٧	(٣٦٦١٩٥٠)	٢١٢٠٧٠٣
(١٨٧٦٤٧٢)		(١٥٤١٢٤٧)	
			صافي الضريبة المؤجلة (الالتزام)

* يتضمن هذا البدن مبلغ ١٤٣٦ مليار جنيه مصرى يتمثل فى الأصول الضريبية المؤجلة المثبتة للخسائر المرحلة والتي تبلغ قيمتها ١٦,٨٦٥ مليار جنيه مصرى لكل من شركة العز لصناعة الصلب المسطح و شركة مصانع العز للدرفلة (شركات تابعة).

٢-٣١ الضريبة المؤجلة المثبتة بقائمة الدخل المجمعة:

٢٠١٩ بالألف جنيه (١٨٧٦٤٧٢)	٢٠٢٠ بالألف جنيه (١٥٤١٢٤٧)	صافي الضريبة المؤجلة بخصم (إضافات):
١١٤٨٢٣	٢١٢٦٧	فرق ترجمة
(٤٠١٢٤)	-	تسوية إلتزامات ضريبية
(٢٠٧٧٦١٥)	(١٨٧٦٤٧٢)	الضريبة المؤجلة السابق تحويلها
<u>١٢٦٤٤٤</u>	<u>٣١٣٩٥٨</u>	الضريبة المؤجلة

٣-٣١ الأصول الضريبية المؤجلة غير المثبتة

٢٠١٩/١٢/٣١ بالألف جنيه ٦٩١	٢٠٢٠/١٢/٣١ بالألف جنيه ٨٤٩٨	الاضمحلال في قيمة العملاء والمدينون
٢٣٣٦٤	٦٥٦١٩	المخصصات
-	٦٦٠٠٦٨	خسائر ضريبية
<u>٢٩٤٥٥</u>	<u>٧٣٤١٨٥</u>	

لم يتم إثبات الأصول الضريبية المؤجلة لفروق المؤقتة أعلاه نظراً لعدم توافر درجة مناسبة للتأكد من مدى إستفادة الشركة من هذه الأصول في المستقبل المنظور.

٣-٣٢ المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة

تقوم الشركة بإجراء بعض المعاملات التجارية مع بعض الأطراف ذوي العلاقة، وفيما يلي أهم هذه المعاملات والأرصدة الخاصة بها:

الرصيد في ٢٠١٩/١٢/٣١	الرصيد في ٢٠٢٠/١٢/٣١		
مُدَّة	حجم التعامل	طبيعة	
مدين / (دائن) بالألف جنيه	مدين / (دائن) بالألف جنيه	خلال العام بالألف جنيه	التعامل
<u>٧٥٩٦</u>	<u>٨٧٣١</u>	<u>١١٥٨</u>	<u>مبيعات</u>
<u>٧٥٩٦</u>	<u>٨٧٣١</u>		

١-٣٢ أطراف مدينة مدرجة ضمن بند العملاء أو راقق القبض

- العز لتجارة وتوزيع مواد البناء (شركة زميلة)

٨	٤٩	-	أطراف مدينة مدرجة ضمن بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى
٢٠٢١٠	٢٠٤٨٢	٢٧٢	شركة تنمية خليج السويس (شركة زميلة)
<u>٢٠٢١٨</u>	<u>٢٠٥٣١</u>		- العز للسيراميك والبورسلين الجوهرة (شركة زميلة)

٣-٣٢ أطراف دائنة مدرجة ضمن بند دائنون وأرصدة دائنة أخرى

- شركة العز القابضة للصناعة والاستثمار تسوية أرصدة عملاء ** (مساهم) *

(١٩)	(١٩)		أطراف دائنة مدرجة ضمن بند دائنون وأرصدة دائنة أخرى
<u>(٣٤٨٢٠٨)</u>	<u>(١٠٩١٨٣)</u>		- العز لتجارة وتوزيع مواد البناء (شركة زميلة)
<u>(٣٤٨٢٠٨)</u>	<u>(١٠٩١٨٣)</u>		

* تم إجراء تعديل على بعض أرقام المقارنة وفقاً لما هو وارد بالإيضاح رقم (٤٠).

** قد تم استبعاد أثر تلك المعاملة عند اعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة.

٣-٣٣ إلتزامات المحتملة

١-٣٣ توجد التزامات محتملة تتمثل في قيمة خطابات الضمان الغير مغطاه والتي أصدرت بمعرفة بنوك الشركة وشركاتها التابعة لصالح الغير، كذلك قيمة الاعتمادات المستدبة غير المغطاه وبيانها كالتالي:

<u>٢٠١٩/١٢/٣١</u> المعادل بالآلاف جنيه	<u>٢٠٢٠/١٢/٣١</u> المعادل بالآلاف جنيه	خطابات الضمان
٦٥ ٢٧٣	١٨ ٢٥٣	جنيه مصرى
١٧ ٧١٧	١٧ ٣٨٠	دولار أمريكي
١ ٢٤١ ٥٨٧	٢ ٢٦٨ ٨٤١	اعتمادات مستندية
٢٣٩ ٢٦٠	٤٢٥ ٨١٤	دولار أمريكي
		يورو

- كما بلغت قيمة خطابات الضمان المغطاة بالكامل والصادرة من بنوك الشركة وشركاتها التابعة - لصالح الغير والقائمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ١٣٥ ألف جنيه مصرى (مقابل خطابات ضمان بمبلغ ١٠٨٥ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ مغطاة بالكامل) (إيضاح رقم ١٨).

٢-٣٣ يتضمن إتفاق التسوية البريم مع أحد الموردين الأجانب (إيضاح رقم ٢-٢٤)، قيام المورد بمحطالية شركة العز للصلب المسطح (شركة تابعة) بفوائد سيتم إحتسابها بالإتفاق مع الشركة عن الفترة من تاريخ إستحقاق الفاتورة وحتى ٢٠٢٠/١٠/٣١ وذلك على الإلتزام الخاص بتوريد قطع غيار خلال السنوات السابقة وبالبالغ ١٥ ٤٨٣ ألف يورو والمدرج ضمن رصيد المورد في ٢٠٢٠/١٢/٣١، وذلك في حالة عدم إلتزام الشركة بسداد كافة الإلتزامات الواردة بإتفاق التسوية في المواعيد المحددة بالإتفاق.

٣٤- الارتباطات الرأسمالية

الارتباطات الرأسمالية لشركة حديد عز في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تتمثل في الجزء الغير منفذ من ارتباطات لشراء الات ومعدات بمبلغ ٧٣٠ ألف جنيه مصرى (مقابل ٥٤٤ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩).

الارتباطات الرأسمالية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ بمبلغ ٨٨ مليون جنيه مصرى (مقابل ٩١ مليون جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩).

٣٥- الموقف الضريبي

١-٣٥ شركه حديد عز

١-١-٣٥ شركات الأموال

تمت الشركة بالإعفاء الضريبي وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون رقم (٥٩) لسنة ١٩٧٩ الخاص بالمجتمعات العمرانية الجديدة وذلك لمدة عشر سنوات بدأت من ١٩٩٧/١/١ وانتهت في ٢٠٠٦/١٢/٣١ تم الفحص الفعلى لدفاتر الشركة وإنتهاء جميع الخلافات حتى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وتم الربط والسداد ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة.

قامت الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية للسنوات ٢٠١٨ : ٢٠١٩ وفقاً لأحكام قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ في المواعيد القانونية، وجاري تجهيز الفحص الضريبي لتلك السنوات.

٢-١-٣٥ ضريبة المبيعات والضريرية على القيمة المضافة

تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٥ وتم سداد كافة فروق الفحص.
تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية وفقاً لهذا القانون.

٣-١-٣٥ ضريبة المرتبات والأجور

تم الفحص حتى عام ٢٠١٨ ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة.

٤-١-٣٥ ضريبة الدمة

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٨ وإنهاء جميع الخلافات وتم الربط والسداد ولا يوجد أي مطالبات مستحقة.

٥-١-٣٥ الضريبة العقارية

- تم ربط الضريبة والسداد حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١.

٢-٣٥ شركة مصانع الغزل للدرفلة**١-٣٥ ضريبة شركات الأموال**

- أقامت الشركة مصنعاً في المنطقة الصناعية في العاشر من رمضان وفقاً لنص المادة (٢٤) من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٩ الخاص بتسيير المجتمعات العمرانية الجديدة لذا تمت إعفاء ضريبي على أرباحها حتى ٣١ ديسمبر ١٩٩٩.
- تم الإنتهاء من الفحص الضريبي من قبل مصلحة الضرائب وانهاء جميع الخلافات وتم الربط والسداد ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة واسفر الفحص عن خسائر ضريبية معتمدة بمبلغ ٨٦٢ ألف جنية مصرى عام ٢٠١٦ و٢٠١٧ بمبلغ ٣٤٧ ٣٢١ ١٣٢١ ألف جنية مصرى عام ٢٠١٧.
- تم تقديم الإقرار الضريبي في الميعاد القانوني وذلك وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وكانت الخسائر الضريبية طبقاً للقرارات المقدمة بمبلغ ١٥٣ ٩٣٩ الف جنيه عام ٢٠١٨ وكذلك بمبلغ ٨٩٧ ٨٤٦ الف جنيه عام ٢٠١٩.

٢-٣٥ ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة

- تم فحص دفاتر الشركة حتى عام ٢٠١٥ وتم سداد الضرائب المستحقة.
- جاري الفحص الضريبي للسنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨.
- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد القانونية بانتظام للسنوات ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ ولم يتم الفحص الضريبي لتلك السنوات بعد.

٣-٣٥ ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٥، وتم سداد الضرائب المستحقة ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة.
- جاري تجهيز الفحص الضريبي للسنوات من ٢٠١٦ حتى ٢٠١٨.
- تقوم الشركة بخصم وtorيد الضريبة في الميعاد القانوني للسنوات ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

٤-٣٥ ضريبة الدعم

- تم الفحص حتى عام ٢٠١٨ وإنهاء جميع الخلافات وتم الربط والسداد ولا يوجد أي مطالبات مستحقة على الشركة.
- لم تقم المأمورية بطلب الفحص الضريبي للسنوات ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ بعد.

٥-٣٥ الضريبة العقارية

- تم ربط الضريبة والسداد حتى ٣١/١٢/٢٠٢٠.

٣-٣٥ شركة الغزل الداخلية للصلب - الإسكندرية**١-٣٥ ضريبة شركات الأموال**

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبي عن ضريبة أرباح شركات الأموال لمأمورية الضرائب المختصة سنوياً في المواعيد المقررة قانوناً، كما تقوم بسداد الضريبة المستحقة من واقع هذه الإقرارات.
- منحت الهيئة العامة للاستثمار الإعفاء الضريبي لمشروع مسطحات تفيذاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٠ بناءً على الشهادة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ وذلك لمدة خمسة سنوات اعتباراً من أول يناير ٢٠٠١ حيث تم تحديد تاريخ بدء الإنتاج خلال عام ٢٠٠٠ بمعرفة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بناءً على الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥.

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وتم الاتفاق في اللجان الداخلية وإثبات الإعفاء الضريبي المنوح للشركة على مشروع مسطحات الصلب وذلك طبقاً لشهادة من الهيئة العامة للاستثمار بتاريخ ٢ يناير ٢٠٠٦ بإعفاء ٢٠٠٦ مشروع مسطحات الصلب استناداً إلى حكم القضاء الإداري بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٥، مع إحالة نقطة خلاف (لغاء رسم تسيير الموارد المالية على وعاء القيم المنقول) إلى لجنة

الطعن وقد صدر قرار لجنة الطعن بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠١٠ بإجابة طلب الشركة بإلغاء رسم تتميمة الموارد المالية على الوعاء المنقول المعفي وذلك مع بقاء الأوعية الضريبية الأخرى المعفاة كما هي كقرار اللجنة الداخلية عن سنوات النزاع ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤.

وقد تم السداد الكامل للضريبة المستحقة والحصول على نموذج ٩ حجز مسدد، وبالتالي أصبح الخلاف منتهي بالاتفاق وصار باتاً ونهائياً وفقاً لأحكام القانون.

هذا وقد قامت مصلحة الضرائب بإخطار الشركة بقيمة المطالبات الضريبية عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ طبقاً لنماذج ٣، ٤ الواردة من مركز كبار المسؤولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠١١ بمبلغ ٢١٩ مليون جنيه مصرى بخلاف مقابل التأخير وتتمثل تلك النماذج في قيمة الضريبة على مشروع مسطحات الصلب السابق تمتتعه بالإعفاء الضريبي عن ذات العام، على الرغم من استقرار المركز الضريبي والقانوني للشركة لصدر قرار لجنة الطعن المؤيد للشركة والذي قبلته المصلحة ولم يتم الطعن عليه وبالتالي فقد تحصن قانوناً ولا يجوز لمصلحة الضرائب معاودة النزاع مع الشركة بشأن تلك السنوات مرة أخرى، وإزاء ذلك قامت الشركة برفع دعوى براءة ذمة عن أي مدینية أمام القضاء حفاظاً على حقوق الشركة، كما قامت مصلحة الضرائب بالاحتجاز على رفع الحجز المسطح عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ وقامت الشركة بالاتفاق مع مصلحة الضرائب على رفع الحجز الموقع على الشركة لدى البنك بناءً على الربط الذي تم على أساس خصوص أرباح مشروعات الصلب سبتمبر وأكتوبر ٢٠١١ وتقسيط باقي مبلغ المطالبات الضريبية البالغة ١٦٩ مليون جنيه مصرى على ٢٤ قسط يستحق أول قسط في نوفمبر ٢٠١١ بمبلغ ٨ مليون جنيه وبباقي المبلغ المستحق على ٢٣ قسط شهرياً قيمة القسط ٧ مليون جنيه مصرى بخلاف مقابل التأخير على المبالغ المقسطة بقيمة ٣٥ مليون جنيه وقد بلغت المبالغ المددة بمبلغ ٢٥٤ مليون جنيه مصرى متضمنة مقابل التأخير، وترى الشركة أن هذا الإجراء لا يغير الموقف القانوني والضريبي للشركة وأنها تحافظ بحقها في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة في القضية رقم ٤٠٥ لسنة ٢٠١١ والتي قيدت برقم ٩٦٣ لسنة ٢٠١٢ ضرائب كلية الإسكندرية وقد صدر فيها بجلسة ٢٨ فبراير ٢٠١٨ حكماً برفض الدعوى طعنت عليه الشركة بالاستئناف رقم ٢٦٨ لسنة ٧٤ ق وتم التأجيل إلى جلسة ٥ يونيو ٢٠٢١ لتقديم المستدات.

- تم فحص الشركة عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وتم الإخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢١ فبراير ٢٠١١ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ٩٥ مليون جنيه مصرى بخلاف فوائد التأخير وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواعيد القانونية حيث ان عام ٢٠٠٥ يمثل العام الخامس من مشروع مسطحات الصلب ويسرى عليه الاعفاء المشار اليه اعلاه والمتحقق قانوناً . وتم إحالة الخلاف حول هذه السنوات إلى لجنة الطعن، وقد اقامت الشركة دعوى قضائية أمام محكمة الاسكندرية ضرائب برقم ٢٤٥ للمطالبة ببطلان قرار لجنة الطعن الصادر في ١٤ ديسمبر ٢٠١١ وقد قضت محكمة الاسكندرية بعدم ولائها والاحالة للقضاء الإداري وقيدت برقم ١٦٩٨ لسنة ٧٢ والتي احالتها لهيئة المفوضين والتي بدورها انتدبت خبير لتقديم تقريره هذا وقد تمت احالتها لدائرة أخرى ولم يحدد ميعاد الجلسة.

وقد قامت مصلحة الضرائب بمطالبة الشركة بمبلغ ١٢٠,٦ مليون جنيه مصرى كمقابل تأخير مستددة في ذلك إلى نص المادة ١١١ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتم الاعتراض على ذلك بتقديم مذكرة للسيد رئيس مصلحة الضرائب والمستشار القانوني له وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية والإضافية بالإضافة إلى مقابل التأخير خلال العام من يونيو إلى أكتوبر ٢٠١٤ مع تحفظ الشركة في استرداد ما تم سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة.

- وتوارد الشركة على سلامة موقفها وقوه دفعها حيث ان موضوع الدعوى عن عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ هو استكمال للاعفاء الضريبي المقرر والمتحقق قانوناً عن السنوات ٢٠٠٤/٢٠٠٠ نظراً لوحدة الموضوع

والمنظور أمام القضاء حيث ان الاعفاء الضريبي لا يتجزأ مع تحفظ الشركة في سداد اية مبالغ من تحت حساب الضريبة باعتبار ان هذا الاجراء لا يضر من الموقف القانوني والضريبي للشركة وحقها في استرداد ما سبق سداده فور صدور حكم قضائي لصالح الشركة وقد قامت الشركة برفع دعوى رقم ٢٦٩ لسنة ٢٦٩ اق قضاة إدارى الاسكندرية بشأن مقابل التأخير والتي قضى برفضها بجلسه ٢٠١٨/٣/٣١ فطعنـت الشركة على هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٦٤٢٤٠ لسنة ٤٤٦ ولم تحدد لنظره جلسـة حتى تاريخه.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب بتاريخ ٢٣ أغسطس ٢٠١٢ وقد بلغت الفروق الضريبية مبلغ ١٥ مليون جنيه مصرى بالإضافة إلى ٩,٩ مليون جنيه ضريبة المادة (٥٦) وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواجه القانونية وتم عمل لجنة داخلية وأصدرت قراراها بإستحقاق ضريبة قدرها ٨,٨ مليون جنيه مصرى عن تلك السنوات بوفر ضريبي ١٦,٢ مليون جنيه وقم تم إخطار لجنة الطعن بذلك وإنتهاء النزاع بالصلح.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٠ / ٢٠٠٩ وتم الأخطار بنموذج ١٩ ضرائب بفارق ضريبية بلغت ١٠٥ مليون جنيه مصرى وقد قامت الشركة بالطعن على هذا النموذج في المواجه القانونية وتم إحالة الخلاف للجنة الداخلية التي قامت باعتماد معظم الفروق ماعدا نقاط خلاف بمبلغ ١٧ مليون جنيه مصرى تم احالتها الى لجنة الطعن ، وقد تم سداد مبلغ ١٥ مليون جنيه مصرى كدفعـة من تحت حساب فروق الفحص وقد صدر قرار لجنة الطعن بعدم اعتماد التبرعات بأعتبارها لأشخاص طبيعيـين فأقامت الشركة الدعوى رقم ١١٣٨ لسنة ٧٣ ق أمام محكمة القضاء الإداري بالاسكندرية طعـنا على قرار لجنة الطعن وقد تحددت لنظرها جلسـة ٢٤ مايو ٢٠٢١ للإطلاع والمذكرات.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١١ / ٢٠١٣ وتم إخطار الشركة بنموذج ١٩ بفارق ضريبية تبلغ ١٦٣ مليون جنيه مصرى وقد تم الطعن عليها في المواجه القانونية وتم إحالـتها الى اللجنة الداخلية التي صدر قرارها بفارق ضريبية بلغت ٦ مليون جنيه مصرى وتم السداد والتسوية.
- تمت التسوية النهائية مع مصلحة الضرائب (بخلاف القضايا المتناولة بالمحاكم أعلىـه) للسنوات من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٣ للاستفادة من مزايا القانون رقم ١٧٤ لسنة ٢٠١٨ بالتجاوز عن مقابل التأخـير.
- تم الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٤ / ٢٠١٧ وتم إخطار الشركة بنموذج ١٩ بفارق ضريبية قدرها ٢١ مليون جنيه وتم السداد بالكامل .
- لم يتم الفحص الضريبي لاعـام ٢٠١٩ / ٢٠١٨ .

٢-٣-٣٥ ضريبة المرتبات والأجور

- تقوم الشركة بسداد الضريبة في المواجه القانونية مع تقديم التسويات الضريبية وفقاً لأحكـام القانون.
- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات من ٢٠٠٤ : ٢٠٠٨ واستحقاق مبلغ ٦٠٥ ألف جنيه مصرى وتم السداد بالكامل.
- تم الفحص الضريـبي للشركة عن السنوات ٢٠١٢ / ٢٠٠٩ وتم الإتفاق وإنـهاء كافة الخلافـات باللجنة الداخلية وتم سداد الضريبـة المستحقة بالكامل وقرـها ٧,٣ مليون جنيه مصرى.
- تم الفحص الضريـبي للشركة عن السنوات ٢٠١٣ / ٢٠١٦ وتم إخطار الشركة بنموذج ٣٧ مرتبـات بإستحقاق ضريبـة قدرها ٨٨٧ ألف جنيه تم سدادـها بالكامل.
- تم الفحص الضريـبي للشركة عن السنوات من ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩ ولم يتم الإخطار.

٣-٣-٣٥ ضريبة المبيعـات والضريبـة على القيمة المضافة

- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبـية الشهرـية بانتظام في المواجهـة القانونـية.
- تمت محاسبـة الشركة عن الضريبـة العامة عن المبيعـات حتى ٣٠ إبريل ٢٠٠٩ وقامت مأموريـة كبار المسؤولـين بإخطار الشركة بنماذج (١٥) وأسـفر ذلك عن قيام المأموريـة بالـمطالبة بفارق ضـريبـة قدرها ٤٠,٧ مليون جنيه وتم التظلم على ذلك النـموذج وعلى ما جاء به من فـروق حيث تمثلـت تلك الفـروق

فى رفض مصلحة الضرائب قيام الشركة بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية وفقاً للقانون ٩ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية ٢٩٥ و٢٦٦ لسنة ٢٠٠٥ والتي تعطى الحق للشركة فى خصم ضريبة المبيعات المسددة على السلع الرأسمالية الأمر الذي ترتب عليه قيام الشركة برفع دعوى قضائية (برقم ٩٨٨ لسنة ٢٠١١ مدنى كلى) والتي قيدت برقم ١٠٢٢٩ لسنة ٦٨ ق اداري الاسكندرية ضد مصلحة الضرائب للمطالبة بأحقية الشركة فى خصم الضريبة السابق سدادها على السلع الرأسمالية وقد سبق للشركة سداد تلك الفروق تجنباً لغرامات فى حالة صدور اي احكام قضائية فى غير صالح الشركة والدعوى مؤجلة لجلسة ٢٨ إبريل ٢٠٢١ للمنکرات.

- تم الفحص الضريبي عن الاعوام من أول مايو ٢٠٠٩ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، وتم إخطار الشركة بنموذج رقم (١٥) وقد بلغت قيمة الفروق الضريبية مبلغ ٧٧,٣ مليون جنيه وتم التظلم عليها والعرض على لجنة التوفيق بالمركز الضريبي لكتاب الممولين، ثم تم عرض نقاط الخلاف على السيد/ رئيس المصلحة الذى وافق على خصم الدفعات السابق قيام الشركة بسدادها وبالبالغة ٧٠ مليون جنيه مصرى لينحصر الخلاف فى مبلغ ٧ مليون جنيه مصرى وتم عرض هذا الخلاف على لجنة التظلمات العليا وتقرر الاحاله الى القضاة. حيث اقامت الشركة الدعوى رقم ٣٣٤ لسنة ٢٠١٣ ضرائب كلى قبل ان تحال الى محكمة القضاء الادارى والمقيدة برقم ٢٥٩٩٩ لسنة ٦٧ ق قضاة ادارى وبجلسة ٢٦ فبراير ٢٠٢٠ قررت المحكمة إحالة الدعوى الى هيئة مفوضي الدولة لاعداد تقرير بالرأى وقد قامت الشركة بسداد مبلغ ٤,٥ مليون جنيه مصرى والباقي وقدرة ٢,٥ مليون جنيه مصرى يتمثل في قيمة ضريبة المبيعات على البليت المعاشر والذي تم استرجاعه والدعوى تحدد لنظرها جلسة ٩ ديسمبر ٢٠٢٠ للاطلاع وقد انضمت مع الدعوى رقم ٣٦٥٢٢ وقد تم التأجيل لجلسة ٢٨ إبريل ٢٠٢١ للتقرير.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن العام من أول يناير ٢٠١١ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وتم إخطار الشركة بنموذج (١٥) وتم سداد الفروق بالكامل وقدرها ١,٥ مليون جنيه مصرى.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن عام ٢٠١٢ وتم إخطار الشركة بنموذج (١٥) بمبلغ ١٨,٩ مليون جنيه مصرى وتم الطعن عليه والنزاع معروض على لجنة التظلمات، كما تم التقدم بطلب لعرض النزاع على اللجنة المشكلة لأنها المنازعات الضريبية الخاصة بتطبيق القانون ٧٩ لسنة ٢٠١٦ وتم عرض دفاع الشركة والمستدات المؤيدة وبعد المداولة القانونية فقد وافقت اللجنة على إعتماد خصم الفحم الناعم بمبلغ ١٢,١ مليون جنيه مصرى مع إستحقاق ضريبة ٦,٨ مليون جنيه للحجر الجيري والفحمة الخشن والضريبة غير واجبة الخصم وتم السداد بالكامل.

قامت مصلحة الضرائب باخطار الشركة بضربيه إضافية قدرها ٧ مليون جنيه اعتباراً من تاريخ الإقرار بالخطأ بدلأ من تاريخ قرار اللجنة وتم رفع دعوى قضائية رقم ٨٩٦٧ لسنة ٧٢ ق قضاة ادارى اسكندرية وبجلسة ٢٣ اكتوبر ٢٠١٩ قضت محكمة القضاء الادارى برفض الدعوى وطعنت الشركة على هذا الحكم بالطعن رقم ١٩٩٣٤ لسنة ١٩٩٣٤ امام المحكمة الإدارية العليا ولم تحدد جلسة لنظر الطعن وجارى المتابعة.

- تم الفحص الضريبي لعام ٢٠١٣ وتم الإخطار بنموذج (١٥) بفروق قدرها ٢٣,٤ مليون جنيه مصرى وتم الطعن عليه في حينه، وكان الخلاف معروضاً على لجنة الطعن ثم تقدمت الشركة بعرض النزاع على لجنة إنهاء المنازعات الضريبية وبعد المداولة القانونية وتقديم المستدات وافقت اللجنة على إستحقاق ضريبة مبيعات بقيمة ٦,٥ مليون جنيه مصرى تم سدادها بالكامل وإلغاء ١٧ مليون جنيه مصرى تم الإخطار بالضربيه الإضافية بالخطأ من تاريخ الإقرار وليس من تاريخ اللجنة وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٥٠,٨٣ لسنة ٧٢ قضاء إداري الأسكندرية وقضى فيها بجسدة ٢٥ ديسمبر ٢٠١٩ برفض الدعوى وتم الطعن على الحكم امام المحكمة الإدارية العليا بالطعن رقم ٣٥٧٦٠ لسنة ٦٦ إدارية عليا ولم تحدد جلسة لنظر الطعن حتى تاريخه.

- تم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٥/٢٠١٤ وتم الإخطار بنموذج (١٥) بفروق قدرها ٣٥ مليون جنيه مصرى ثم الطعن عليه وتم إحالة الخلاف الى اللجنة الداخلية التي وافقت على الغاء ضريبة المبيعات وقدرها ٢٤ مليون جنيه مصرى واستحقاق فروق قدرها ١١ مليون تم سدادها بالكامل.

- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن السنوات ٢٠١٦/٢٠١٥ .

٤-٣-٣٥ ضريبة المبيعات على واردات خام أكسيد الحديد

- قامت مصلحة الجمارك بمطالبة الشركة بمبلغ ٢ مليار جنيه مصرى يمثل فى قيمة ضريبة مبيعات على خام أكسيد الحديد المستورد بأثر رجعى عن العام من الأول من يناير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وقد قامت الشركة بتقديم مذكرة لوزير المالية بعدم خضوع واردات خام أكسيد الحديد للضريبة حيث ان فلسفة قانون الضريبة على المبيعات جعلت المنتج الصناعي وسيط فى تحصيل الضريبة حيث يتم خصم ما سبق سداده من ضريبة مما يتم تحصيله عند بيع السلعة ولما كانت الشركة خلال الفترات السابقة تقوم بتوريد كل ما تم تحصيله عند البيع دون اي خصم ولم تكن للشركة إرادة عند الافراج الجمرکى على هذه السلعة فلا يتعين تحميلاها بأية مبالغ لأنها لم تكن سبباً فى عدم التحصيل ولا فى كيفية الافراج عن هذا الخام. وترى ادارة الشركة ومستشارها الضريبي انه لا يوجد احقيه لمصلحة الجمارك فى المبالغ التى تطالب بها لأن الشركة تقوم بتطبيق صريح القانون فضلاً عن ان الشركة وسيطة فى تحصيل الضريبة وتوريدتها الى مصلحة الضرائب فى المواعيد القانونية ولا مجال لاستحقاق اية فروق ضريبية.
- أقامت الشركة الدعوى رقم ٥٦٣ لسنة ٢٠١٣ تجاري كلي الإسكندرية والتي قيدت برقم ١٤٧٢١ لسنة ٦٩ قضاء إداري الإسكندرية وضمت إليها الدعوى رقم ٩١٦٠ لسنة ٩٦٨ بطلب براءة ذمة الشركة من دين الضريبة محل المطالبة، والتي صدر قرارها الى بطلان مطالبة الشركة بمبلغ ٢ مليار جنيه مصرى قيمة ضريبة المبيعات عن الرسائل المفروغ عنها من أول يناير ٢٠٠٨ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ مع ما يتربى من أثار خاصة ببراءة ذمة الشركة من مبلغ المطالبة وبجلسة ٢٥ يونيو ٢٠١٨ قضت محكمة القضاء الإداري بذنب خبير في الدعوى وقد انتهت لجنة الخبراء بالتأميمية وأودعت تقريرها وترك الامر المحكمة لتعلقها بمسألة قانونية الدعوى وبجلسة ٢٤ مارس ٢٠٢١ حكم بترك الدعوين الأصليين وفي الدعوه الفرعية قبولها شكلاً ورفضها موضوعاً.

٥-٣-٣٥ ضريبة المبيعات على مقابل الانتفاع لهيئة ميناء الإسكندرية

- تم إنهاء مطالبة هيئة ميناء الإسكندرية والخاصة بمقابل الانتفاع للهيئة وتم الاتفاق مع ادارة فحص التهرب الضريبي وقطاع الشئون التنفيذية بالمصلحة قامت الشركة بسداد ١٠٤ مليون ضريبة مبيعات اصلية عن الفترة ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٢ بالإضافة الى مبلغ ١٢٧ مليون جنيه ضريبة اضافية عن طريق شيكات آجلة تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وتم الحصول على خطاب من قطاع مكافحة التهرب الضريبي بما يفيد ذلك، وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدني كلي الإسكندرية قبل أن تحال إلى محكمة القضاء الإداري بالأسكندرية المقيدة برقم ٣٦٥٢٢ لسنة ٦٩ ق بطلب إلزام كلأ من الهيئة العامة لميناء الإسكندرية ووزير المالية برد مبلغ ٢٤٩ ٥٢٥ ألف جنيه قيمة ما حصلته مصلحة الضرائب تحت مسمى ضريبة مبيعات على مقابل الترخيص بالإنتفاع بمعدات وساحات رصف الخامات التعدينية عن الفترة من فبراير ٢٠٠٣ حتى ديسمبر ٢٠١٣ وقد ندببت محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية خبيراً في الدعوى لفحص طلبات الشركة ، والخبير باشر المأمورية ولم يتم ايداع التقرير حتى الان والدعوى مؤجلة لجلسة ٢١ إبريل ٢٠٢١ للإطلاع.

- كما أقامت الشركة أيضاً الدعوى رقم ٨٩٧١ لسنة ٧٢ قضاء إداري اسكندرية بطلب رد مبلغ ٣٤,٧١١ مليون جنيه مصرى قيمة ما تم تحصيله تحت مسمى ضريبة مبيعات على مقابل ترخيص عن العام من يناير ٢٠١٤ حتى سبتمبر ٢٠١٦ والدعوى مؤجلة لجلسة ٢١ إبريل ٢٠٢١ لإعادة المراجعة.

٦-٣-٣٥ ضريبة الدمغة

- تم الفحص ومحاسبة الشركة ضريبياً عن العام من أول يناير ٢٠٠٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ وقامت الشركة بسداد كافة الفروق الضريبية عن تلك السنوات.
- تم الإنتهاء من الفحص الضريبي عن السنوات ٢٠١٦/٢٠١٤ وتم اخطار الشركة بنموذج ١٩ وتم الطعن عليه وتم الإحاله الى اللجنة الداخلية.
- لم يتم الفحص الضريبي للشركة عن الأعوام من ٢٠١٧ وحتى ٢٠١٩ .

٧-٣-٣٥ الضريبة العقارية

- تم سداد الضريبة العقارية حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤.
- قامت مصلحة الضرائب العقارية باخطار الشركة بنموذج (٣) بالقيمة الاجارية والضريبة العقارية السنوية حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٤ التي بلغت ٨,٩ مليون جنيه مصرى وقد تم الطعن على هذه التقديرات بنموذج (٤) في الميعاد القانوني بتاريخ ٤ مايو ٢٠١٦ . وقد ورد إلى الشركة قرار لجنة الطعن رقم ٣٧٢/٣٧١ لسنة ٢٠١٥ جاء فيه أنه تم ربط ضريبة عقارية قدرها ١٧ مليون جنيه مصرى سنوياً حيث تكون الضريبة المستحقة عن العام في أول يوليو ٢٠١٣ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ طبقاً لقرار لجنة الطعن مبلغ ١٠٢ مليون جنيه مصرى وتم رفع دعوى قضائية طعناً على قرار لجنة الطعن أمام محكمة cassation برقم ٢٦٠٣٦ لسنة ٧٠ ق ومحدد لها جلسة ٢٠٢٠ كما تقدمت الشركة إلى لجنة إنهاء المنازعات الضريبية وبعد حضور الجلسات وتقديم المذكرات و المستندات المؤيدة لوجهة نظرنا فقد صدر قرار لجنة إنهاء المنازعات الضريبية بتحفيض الرابط السنوي من ١٧ مليون جنيه إلى ١٠,٧ مليون جنيه وقد اعتمد السيد وزير المالية قرار اللجنة وتمت التسوية مع مأمورية العجمى لاثبات الرصيد الدائن لشركتنا وقدره ٣١٠١٣ مليون جنيهها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ .
- قامت مأمورية الضرائب العقارية - الجمرك بمطالبة الشركة بضريبة قدرها ٤,٥ مليون جنيه مصرى عن العقارات المنتفع بها داخل ميناء الدخيلة وقد تم رفع دعوى قضائية برقم ١٤٦٢٩ لسنة ٧١ بعدم استحقاق ضريبة وتم سداد مبلغ ٦,٧ مليون جنيه كدفعات لحين صدور حكم قضائى، وبجلسة ١٧ يونيو ٢٠٢٠ قضت محكمة cassation برفض الدعوى، وجاري الطعن على الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا.

٨-٣-٣٥ رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج

- قامت الشركة برفع دعوى استرداد رسوم الخدمات الخاصة بالمعدات المستوردة للاستخدام في الإنتاج المسددة لمصلحة الجمارك برقم ٢١١٢ لسنة ٢٠٠٢ مدنى كلية الإسكندرية وذلك على الرسائل المتمثلة في المعدات وقطع الغيار وذلك تطبيقاً لحكم القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المادة رقم ١١١ والذي قضى بعدم دستوريتها حيث أن مصلحة الجمارك لم تقم بتأدية أي خدمات لشركتنا وذلك بالنسبة للرسائل الواردة للشركة من الخارج وقد بلغت قيمة المبالغ التي طالبت بها الشركة مصلحة الجمارك مبلغ ١٢٦ مليون جنيه مصرى وقد صدر حكم محكمة الإسكندرية (مدنى كلى) بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١١ بإلزام المدعى عليهما بأن يؤديا للشركة المدعية مبلغ ١٠٣,٩ مليون جنيه مع الفوائد القانونية ٤٪ من تاريخ المطالبة القضائية وحتى السداد الفعلى وتم استئناف الحكم وصدر الحكم فى ٦ نوفمبر ٢٠١٢ لصالح الشركة بتأييد حكم أول درجة وتم استخراج الصيغة التنفيذية للحكم وأعلن مصلحة الجمارك بها وقد صدر خطاب من هيئة قضايا الدولة بأنه لا مانع من الصرف وادارة الشئون القانونية تتبع تنفيذ الحكم، وقد قامت وزارة المالية بالطعن على الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ٧٧ لسنة ٨٣ ق وبجلسة ٧ يوليو ٢٠١٩ أصدرت محكمة النقض حكماً بعدم قبول الطعن ومن ثم أصبح الحكم الصادر لصالح الشركة نهائياً وبياناً.

٩-٣-٣٥ ضريبة الخصم والإضافة

- قامت لجنة من الإدارة المركزية بالقاهرة وبرج العرب بفحص الشركة عن ضريبة الخصم والإضافة لسنوات ٢٠١١ حتى ٢٠١٥ وقد أسفر الفحص عن إستحقاق ضريبة بمقدار ١,٣ مليون جنيه مصرى تم سدادها بالكامل.
- تم الانتهاء من الفحص الضريبي في السنوات ٢٠١٦ / ٢٠١٨ وتم الاخطار بفرق فحص عن تلك السنوات وقدرها مليون جنيهها وتم سدادها بالكامل.

٤-٣٥ شركة العز لصناعة الصلب المسطح**٤-٣٥ ١- ضريبة شركات الأموال**

- الشركة خاضعة للضريبة على أرباح الأشخاص الإعتبارية اعتباراً من ٥ مايو ٢٠٠٨ وذلك بعد إلغاء ترخيص الشركة بالعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة بموجب القانون رقم ١١٤ لسنة ٢٠٠٨.
- تم الفحص الضريبي للسنوات منذ بداية النشاط حتى عام ٢٠١٤ وأسفر الفحص عن خسائر ضريبية.
- قامت الشركة بتقديم الإقرار الضريبي في المواعيد القانونية عن السنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩، وجرى التجهيز للفحص الضريبي لتلك السنوات.

٤-٣٥ ٢- ضريبة المرتبات والأجور

- تم الفحص الضريبي ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة منذ بداية النشاط حتى ٢٠١٦.
- تقوم الشركة بخصم وتوريد الضريبة في المواعيد القانونية وجاري التجهيز للفحص الضريبي لتلك السنوات ٢٠١٧ حتى ٢٠١٩.
- قامت الشركة بخصم وتوريد الضريبة في المواعيد القانونية لعام ٢٠٢٠.

٤-٣٥ ٣- ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة

- تم الفحص الضريبي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وتم الربط والسداد في المواعيد القانونية و لا يوجد أي مطالبات مستحقة.
- تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الشهرية في المواعيد القانونية ولم يتم طلب الفحص الضريبي من قبل المأمورية للسنوات ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

٤-٣٥ ٤- ضريبة الدمنة

- تم الفحص الضريبي و تم الربط والسداد منذ بداية النشاط في عام ٢٠٠٨ و حتى عام ٢٠١٨ ولا توجد مطالبات مستحقة على الشركة.
- تقوم الشركة بتوريد الضريبة المستحقة في المواعيد القانونية ولم يتم طلب الفحص الضريبي من قبل المأمورية للسنوات ٢٠١٩ و ٢٠٢٠.

٤-٣٥ ٥- الضريبة العقارية

- تم الربط والسداد حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١
- ٤-٣٦ - الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها**

٤-٣٦ ١- الأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية في أرصدة النقدية بالبنوك والصندوق والمدينون والاستثمارات والموردون وأوراق الدفع والدائنين والقروض والتسهيلات الائتمانية والتزامات التأجير التمويلي والبنوك سحب على المكشوف والقيمة الدفترية لهذه الأدوات المالية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمتها العادلة في تاريخ المركز المالى.

٤-٣٦ ٢- خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر الفوائد في تغير أسعار الفائدة على مديونيات الشركة والتي تتمثل في أرصدة القروض (قبل خصم تكاليف الإصدار) والتسهيلات الائتمانية والتزامات التأجير التمويلي وبعض أرصدة الموردين التي تم إعادة سدادها التي بلغ رصيدها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٢٠٢٠ ٧٩٧ ٥٨٥ ٣٧ ألف جنيه مصرى (٨٠٤ ٦٣٠ ٣٢ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩)، وقد بلغت الفوائد والمصروفات التمويلية المتعلقة بهذه المديونية مبلغ ٣٨٩٩ ٢٣١ ألف جنيه مصرى خلال العام (٩٥٣ ٨٨١ ٤ ألف جنيه مصرى خلال العام السابق) بينما بلغ رصيد الودائع لأجل والحسابات الجارية المحتجزة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ مبلغ ٢٠٢٠ ٦٤٣ ٣٧٢ ألف جنيه مصرى (٥٦٧ ١٤٠ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩)، والفوائد الدائنة المتعلقة بذلك الودائع وصناديق الاستثمار ٨٤٧ ٩٤ ألف جنيه مصرى خلال العام (٣٤٦ ١١٧ ألف جنيه مصرى خلال العام السابق).

وللحد من هذه المخاطر فإن إدارة الشركة تعمل على الحصول على أفضل الشروط المتاحة في السوق المصرفي بالنسبة لأرصدة التسهيلات الائتمانية، كما أنها تقوم بمراجعة أسعار الفائدة السائدة بالسوق المصرفي بصورة دورية الأمر الذي يحد من خطر الفوائد.

٣-٣٦ خطر الإنقاذ

تمثل القيمة الدفترية للأصول المالية الحد الأقصى للتعرض لخطر الإنقاذ كما يبلغ الحد الأقصى للتعرض لخطر الإنقاذ في تاريخ المركز المالي كما يلى:

٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	إيضاح رقم	
معدلة بالألف جنيه	بالألف جنيه		
٥١,٠٢٤	٤٥,٣٨٠	(١٤)	إراضي لغير طويل الأجل
١,٨٥٩,٩٣٧	٢,٨٧٥,٧٨٢	(١٧)	عملاء وأوراق قبض
٣,٤٨٩,٧٢١	٤,٤٠٤,٧٠٤	(١٨)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى *
٥٧٩,١٩٢	٣٣١,٣٧٣		مودعون - دفعات مقدمة
١,٨٣٥,٢٩٠	٢,١٥٨,٩٩١	(٢٠)	النقدية وما في حكمها

* تم إجراء تعديل على بعض أرقام المقارنة وفقاً لما هو وارد بالإيضاح رقم (٤٠).

٤-٣٦ خطر العملات الأجنبية

ينتثل خطر العملات الأجنبية في التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية والذي يؤثر على المدفوعات والمقبولات بالعملات الأجنبية وكذلك ترجمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية وقد بلغت قيمة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي ما يعادل مبلغ ١,٢٧٧,٧٦٥ ألف جنيه مصرى و ٨٩٤١,٠٩٩ ألف جنيه مصرى على التوالي.

وفىما يلى بيان صافى أرصدة العملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي:

العملات الأجنبية	(عجز) / فائض بالألاف
الدولار الأمريكي	(٤١٢,٢٦١)
اليورو	(٥٨,٧٩٥)
فرنك سويسرى	١٣
جنيه إسترليني	(٢١١)
ين يابانى	(٥٨,٥٠٨)
درهم إماراتي	٣

كما هو وارد بالإيضاح رقم (٤١-١) ترجمة العملات الأجنبية ، فقد تم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية الموضحة أعلاه باستخدام سعر الصرف السائد في البنوك التي تتعامل معها الشركة في تاريخ المركز المالي.

وفىما يلى بيان بأسعار الصرف المستخدمة في تاريخ المركز المالي :

متوسط أسعار الصرف خلال		أسعار صرف الإقفال في		
٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	٢٠١٩/١٢/٣١	٢٠٢٠/١٢/٣١	
١٦,٨٨٢	١٥,٩٢٢٠	١٦,٠٩	١٥,٧٧	دولار أمريكي
١٩,٠٠٩٨	١٨,٣٤١١	١٨,٠٨٣٦	١٩,٤١١٣	يورو
١٧,١٩٢	١٧,٠٥٧٣	١٦,٦٧٨٨	١٧,٩١٨٤	فرنك سويسرى
٢١,٦٨٥	١٩,٩٤٣٠	٢١,٢٨٨٧	١٨,٥٨٢٨	جنيه إسترليني
٤,٥٩٧١٦	٤,٣٣٤٩	٤,٣٨٠٧	٤,٢٩٣٥	درهم إماراتي

٣٧ - دعوى قضائية**١-٣٧ قضايا عمالية بشأن فروق الأرباح:**

قام بعض العاملين المنتهية خدمتهم بالشركة بإقامة عدد ٧٣ دعوى للمطالبة بإحتساب فروق أرباح عن السنوات من ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٠ على أساس كامل الأجر وبنسبة ١٠٪ من الأرباح مؤسسين دعواهم على سند من نص المادة الأولى من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وكذلك نص المادة رقم (٤١) من قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

وقد قضى في عدد ٧١ دعوى ما بين الرفض والسقوط لكون الشركة قد إلتزمت صحيح القانون في إحتساب حصة العاملين من الأرباح وفقاً للسلطة المخولة لها بموجب نص المادة (١٢) من قانون إستثمار المال العربي والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، والمادة (٥٢) من النظام الأساسي للشركة الصادر بالقرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٨١ ، التي تخول لمجلس الإدارة والجمعية العمومية بالشركة سلطة تحديد نسبة ومعيار وكيفية صرف الأرباح والقدر الذي يصرف منها للعاملين . هذا وقد أيدت محكمة الاستئناف الأحكام الصادرة بالرفض أو السقوط في عدد ١٤ دعوة، وهناك عدد ٥٥ دعوى لم تستأنف وحاز الحكم فيها حجية الأمر المقصي لفوات مواعيد الاستئناف فيها، بخلاف دعوتين تم شطبهما ولم يتم التجديد اعتبارهما قانونياً كان لم يكن.

قام بعض العاملين بالشركة برفع عدد ٦ دعوى قضائية شملت الفروق المالية للعلاوات الاجتماعية عن السنوات من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٠ ، تمسكت فيها الشركة بالاتفاقية التي أبرمت بينها وبين العاملين في ٢٠١١/٧/٧ وما تلاها من سداد الشركة لفروق مالية لتلك العلاوات الاجتماعية وقد قضى فيها بالرفض والسقوط وبقيت دعوة واحدة لازالت متدولة . وترى إدارة الشركة ومستشارها القانوني بأن الشركة قد إلتزمت صحيح القانون في صرف أرباح العاملين بها والعلاوات الاجتماعية وفقاً لنظامها القانوني ودون المساس بحقوق أي من العاملين بها .

٢-٣٧ دعوى قضائية بشأن التعدي على أراضي الشركة:

حدثت بعض التعديات على جزء من أراضي الشركة مساحتها ١٧ فدان تقريباً المشتراء من جهاز حماية أملاك الدولة التي تبلغ مساحتها الإجمالية ١٠٨ فدان تقريباً والتي تم تخصيصها وتسلمتها الشركة بموجب محضر التسلیم المؤرخ ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ الصادر بقرار محافظ الأسكندرية رقم ٨٠ لسنة ١٩٩٣ وقامت الشركة بسداد كامل ثمن تلك الأرض وفقاً للاتفاق المحرر بين الشركة وبين جهاز حماية أملاك الدولة في ١٩ يونيو ٢٠٠٨ حيث تم إزالة التعديات في ٢٠١٧ وتسليم الشركة الأرض بموجب محضر تسلیم من جهاز حماية أملاك الدولة وهي العملي بعد إزالة التعديات بالطريق المباشر وجاري إتخاذ الإجراءات القانونية للالنتهاء من تسجيل المساحة الكلية للأرض . بموجب عقد مؤرخ ١٩٩٩/٢/٣ محرر بين الشركة كمشتري والدكتور / وحيد رافت كبائع اشتترت الشركة قطعة أرض تبلغ مساحتها ٢٩ فدان تقريباً بحوض عزبة البربرى بناحية أم زغيو الدخلية مقابل مبلغ ١٤ ٠٠٧ ألف جنيه، سددت منه الشركة مبلغ ٤٠٤ ٩ ألف جنيه والباقي ٦٠٣ ٤ ألف جنيه تسدد عند حصول البائع على حكم بثبوت ملكيته ونقل الملكية للشركة للتسجيل في الشهر العقاري .

وقد أقام البائع الدعوى رقم ١٦٤٦ لسنة ١٩٩٩ مدني اسكندرية، قضى برفضها فطعن الاستئناف رقم ٥١١ لسنة ٥٩ ق أمام محكمة الاستئناف الإسكندرية، وبجلسة ٩ أبريل ٢٠١٩ قضى بثبوت ملكية البائع لتلك الأرض، طعنت الدولة على حكم الاستئناف بالنقض ١٢٥٢ لسنة ٨٩ ق، ولم يفصل فيه أو تحدد جلسة حتى تاريخه .

أقام البائع في ٢٠١٩/١٠/٢٥ الدعوى رقم ١٦٣١ لسنة ٢٠١٩ مدنى أمانة محافظة غرب الإسكندرية الابتدائية، يطلب فيها سقوط حق الشركة في طلب نقل ملكيتها للأرض وبقائها على ذمته واحقيته في التصرف فيها، وزوال أثر العقد الابتدائى المحرر بينه وبين الشركة، وإخلاء وطرد الشركة منها، وتم الرد على الدعوى، وبجلسة ٢٣ يناير ٢٠٢٠ قضى برفض الدعوى وتم الطعن على الحكم بالاستئناف رقم ١٦١٠/١٩٢١ لسنة ٧٦ ق وتحدد لنظره جلسة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٠ للمفردات وقد صدر الحكم بجلسة ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٠ برفض الدعوى .

وفقاً لرأي المستشار القانوني للشركة فإن على البائع إلتزام أبيدي طبقاً لنص المادة ٤٣٩ من القانون المدني بعدم التعرض للشركة بصفتها مشترياً منه بالعقد الابتدائي ، سواء في إنتفاعها بالأرض أو إنتقال ملكيتها إليها ، لأن البائع ملزم قانوناً بالضمان ، أي إنتقال الحق في الملكية بالتسجيل إلى المشتري ، وهذا الضمان لا يسقط بالتقادم فهو إلتزام أبيدي ، لأن

القاعدة القانونية بأن من وجب عليه الضمان أمتىع عليه التعرض، وإن الموقف القانوني للشركة سليم من جميع النواحي القانونية.

٣٨ - موضوعات أخرى

١-٣٨ شركة EZDK Steel UK Limited (شركة تابعة).

تم الاتفاق مع شركة EZDK Steel UK LTD في عام ٢٠٠٥ على تمثيل شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية بالخارج دون أن يكون لها حق التعاقد باسمها سواء في عمليات الشراء أو البيع، كما تقدم تلك الشركة خدمات قانونية وتسويقية ومالية لشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية وذلك مقابل نسبة ٥٠٪ من كافة مصروفات تلك الشركة مضافة إليها نسبة ٥٪.

قامت شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية في الأعوام السابقة بتنفيذ ذلك الاتفاق بسداد فاتورة واحدة بمبلغ ١٤٨ ألف جنيه استرليني قيمة نصيبها في مصاريف تلك الشركة عن النصف الأول من عام ٢٠١١.

بتاريخ ١١ يوليو ٢٠١١ صدر قرار من الجهات القضائية بالمملكة المتحدة بوضع شركة EZDK Steel UK LTD - شركة تابعة - تحت إدارة مؤسسة BDO LLP البريطانية بالمملكة المتحدة لتعثرها المالي واتفاق المساهمين على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصفيتها، ومازالت الشركة تحت إدارة تلك المؤسسة حتى تاريخ القوائم المالية المجمعة (بلغت قيمة تكفة الاستثمار مبلغ ٥١٠ جنيه مصرى وتبلغ نسبة المساهمة ٥٠٪ من رأس مال الشركة).

قامت الشركة بالتعاقد مع مصفي قانوني بالمملكة المتحدة لاستكمال إجراءات التصفية علي ان يتم تحمل اتعاب المصفي مناصفة مع شركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار.

٢-٣٩ هيئة ميناء الإسكندرية

قامت هيئة ميناء الإسكندرية بتاريخ ١٩ يونيو ٢٠١١ بإصدار أمر حجز إداري على حسابات شركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لدى بعض البنوك وقد بلغت قيمة أمر الحجز مبلغ ١٨١,٢ مليون جنيه مصرى (دون تفاصيل محددة لهذا المبلغ) وقد تم تفعيل تنفيذ إجراءات هذا الحجز بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ وتبلغ المبالغ المحجوز عليها لدى البنوك مبلغ ٦٦ مليون جنيه مصرى نظير ما تطالب به الهيئة من ضريبة المبيعات وغرامة تأخير على فئة التداول (وهو محل نزاع قانوني) موضوع الدعوى رقم ٧٩٧ لسنة ٢٠١٠ المرفوعة من هيئة ميناء الإسكندرية ضد مصلحة الضرائب على المبيعات وشركة العز الدخيلة للصلب - الإسكندرية لضمان لما عسي أن يحكم به ضد هيئة ميناء الإسكندرية بشأن مبالغ الربط الضريبي الخاص بضريبة المبيعات وقد أقامت الشركة الدعوى رقم ١٤٠٩ لسنة ٢٠١١ تنفيذاً بطلب رفع الحجز بجلسة ١٧ سبتمبر ٢٠١٢ صدر الحكم برفض الدعوى وعليه قامت الشركة باستئناف الحكم رقم ٧٤٧ لسنة ٢٠١٢ مستأنف ٢٠١٢ والمحدد لها جلسة ٢٤ يونيو ٢٠١٣ وتم الوقف تعليقي لحين الفصل في الدعوى الدستورية رقم ٥٤ لسنة ٣٥ قضائية دستورية عليا وقد تم الانتهاء من مباشرة الدعوى ولم يتم إيداع التقرير حتى الأن.

قامت مصلحة الضرائب على المبيعات بمطالبة الشركة بالضريبة الأصلية بمبلغ ١٠٤ مليون جنيه مصرى بالإضافة إلى ضريبة إضافية بمبلغ ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى حتى ٢٨ يونيو ٢٠١٢ عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصف الخامات التعدينية و الخاصة بتدوير الخامات بميناء الدخيلة وقد قامت الشركة بسداد الضريبة الأصلية البالغة ١٠٤ مليون جنيه مصرى بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠١٢ مع التحفظ على السداد حتى تقوم مصلحة الضرائب على المبيعات بإيقاف جميع الإجراءات ضد هيئة الميناء والتي ستقوم بدورها بوقف كافة الإجراءات ضد الشركة بما في ذلك رفع الحجز على أرصدة الشركة لدى البنوك المختلفة حيث ترى مصلحة الضرائب على المبيعات ضرورة الالتزام بسداد الضريبة الإضافية حتى يمكن إيقاف جميع الإجراءات المشار إليها.

كما قامت إدارة الشركة بسداد ١٢٧,٥ مليون جنيه مصرى قيمة الضريبة الإضافية المطالب بها على شيكات مؤجلة تبدأ من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ ولمدة عام مع التحفظ على السداد وبناءً على ذلك قامت هيئة الميناء بمخاطبة البنوك لرفع الحجز الإداري الموقع لصالح هيئة الميناء على أرصدة الشركة لدى البنوك.

وترى ادارة الشركة بناء على رأى مستشارها الضريبي بعدم أحقيّة الهيئة العامة لميناء الإسكندرية في مطالبة الشركة بضريبة مبيعات عن مقابل حق الانتفاع بمعدات رصيف الخامات التعدينية و الخاصة بتبادل الخامات بميناء الدخيلة و اشغال الساحات المخصصة لذلك والقيام ب أعمال التشغيل والصيانة اللازمة لهذه المعدات لعدم خضوعه للضريبة على المبيعات . وان قيام الشركة بسداد هذا المبلغ أو المبالغ المسددة لـهيئة ميناء الإسكندرية حالياً أو مستقبلاً كضريبة عن ذات الخدمة لا يعني موافقتها على خضوع إنتفاعها بمعدات رصيف الخامات التعدينية ومرافق الميناء للضريبة على المبيعات مع استمرار الشركة في السير في الدعاوى القضائية لتأكيد الحقيقة من أن هذه الخدمة لا تخضع لضريبة المبيعات .

- كما أقامت الشركة الدعوى رقم ١٦٠٩ لسنة ٢٠١٤ مدنى المقيدة برقم ٣٦٥٢٢ لسنة ٦٩ ق قضاة أداري الإسكندرية ضد كلًا من هيئة الميناء ومصلحة الضرائب بطلب استرداد ما تم تحصيله من الشركة تحت مسمى ضريبة المبيعات عن العام من ٢٠٠٣/٢/١٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ بمبلغ ٢٤٩,٥٢٥ مليون جنيه مصرى وبجلسة ٢٨ نوفمبر ٢٠١٨ ندبته المحكمة خيرًا في الدعوى والدعوى مؤجلة لجسدة ٢١ إبريل ٢٠٢١ كما قالت الشركة برفع دعوى رقم ٨٩٧١ لسنة ٧٢ ق قضاة اداري - اسكندرية بطلب رد مبلغ ٧١١ ألف جنيه مصرى قيمة ما تم تحصيله تحت مسمى ضريبة مبيعات على مقابل الترخيص بالانتفاع عن الفترة من يناير ٢٠١٤ حتى سبتمبر ٢٠١٦ نهاية العمل بقانون الضريبة العامة على المبيعات، استناداً إلى عدم خضوع رسوم الترخيص بالانتفاع للضريبة العامة على المبيعات وقد أحيطت الدعوى إلى هيئة مفوضي الدولة التي أودعت تقريراً بالرأي انتهت فيه إلى ندب خبير في الدعوى لفحص طلبات الشركة ، باشر الخبير مأموريته وأودع تقريراً انتهي فيه إلى حصر المبالغ التي سددتها الشركة والدعوى مؤجلة لجسدة ٢١ إبريل ٢٠٢١ لإعادة المرافعه.

٤٩- أحداث هامة

تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ إلى انتشار جائحة فيروس (كوفيد-١٩) المستجد والذي لا زالت أثارها قائمة ، مما تسبب في اضطرابات في معظم الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل عام، لذا من المحتمل ان يكون لذلك تأثير هام على عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا نتائج الاعمال بالقواعد المالية المجمعية للمجموعه عن العام والفترات القادمه بالإضافة الي التأثير المحتمل علي توفير الخامات والمستلزمات الازمة للإنتاج، وعمليات التشغيل، والطلب على منتجات المجموعه والسيولة المتوفرة لديها، وتقوم المجموعه حالياً بتقييم وتحديد حجم هذا التأثير على القوائم المالية المجمعه الحاليه لها، إلا أنها ترى في الوقت الحالي بناءً على أحدث معلومات متاحة لديها عدم وجود تأثير هام على القوائم المالية المجمعه الحاليه أو قدرتها على الاستمرار في مزاولة نشاطها، وفي ظل حالة عدم الاستقرار وحالة عدم التأكيد نتيجة الأحداث الحالية فإن حجم تأثير ذلك الحدث بشكل نهائي يعتمد على المدى المتوقع والفتره الزمنيه التي ينتظر عندها انتهاء ذلك الحدث وما يتربّط عليه من آثار وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالي .

٤٠- أرقام المقارنة

٤٠- بموجب إتفاق التسوية والتصالح المبرم بتاريخ ٢٠١٨/٢/٢٨ مع اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول الموجودات في الخارج تم التصالح وفقاً للقانون رقم ٢٠١٥ لسنة ٢٨ في القضية رقم ١١٧٤٣ جنائيات العجوزة (المعروفة بقضية الدخلية)، والقضية رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٠١١ جنائيات قصر النيل (المعروفة بقضية تراخيص الحديد) وما ارتبط بهما من قضايا أخرى تتعلق بغسل الأموال والكسب غير المشروع المحقق من القضاياتين الأصليتين، وتم سداد مبلغ ١,٧ مليار جنيه مصرى كمقابل للتصالح في تلك القضايا فيما تضمنته من تحقيق مفاجع وأرباح بغير حق، واستناداً إلى الأراء القانونية ورأى المستشار القانوني المستقل للشركة وموافقه الجمعية العامه العاديه للشركة المنعقده بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٢ فقد تم تحميل الشركة باعتبارها المستفيدة من هذه المفاجع والأرباح بمبلغ التصالح المُسدد إلى اللجنة القومية لاسترداد الأموال والأصول الموجودات بالخارج وبالبلغ ١,٧ مليار جنيه مصرى وتم تسوية المبلغ بأثر رجعي باضافته إلى الخسائر المرحله مقابل إضافة نفس المبلغ للحساب الجاري لشركة مجموعة العز القابضة للصناعة والاستثمار (مساهم) اعتباراً من تاريخ اتفاق التسوية والتصالح المذكور أعلاه وتعديل ارقام المقارنه بالقواعد المالية المجمعه للشركة وفقاً لذلك.

٤-٤٠ تم تعديل أرقام المقارنة بالقوائم المالية المجمعه وذلك فيما يتعلق بثبات الفوائد المستحقة لاحد الموردين الأجانب على الرصيد الدائن المستحق له طرف شركة العز لصناعة الصلب المسطح وشركة مصانع العز للدرفله (شركات تابعه).

٣-٤٠ تم إجراء إعادة تبويب على بعض ارقام المقارنة لتتوافق مع التبويب الحالي للقوائم المالية المجمعه .

وفيما يلى اثر التعديل وإعادة التبويب على القوائم المالية المجمعة:

أولاً : الأثر على قائمة المركز المالي المجمعة :

<u>٢٠١٩/١٢/٣١</u>		<u>٢٠١٩/١٢/٣١</u>		<u>البيان</u>
<u>معدلة</u>	<u>إعادة التبويب</u>	<u>التعديل</u>	<u>كما سبق عرضها</u>	
<u>مدين (دائن)</u>	<u>مدين (دائن)</u>	<u>مدين (دائن)</u>	<u>مدين (دائن)</u>	
<u>٣٤٨٩٧٢١</u>	-	(١٣٥١٨١١)	٤٨٤١٥٣٢	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
<u>١٣٩١٤٠٨٣</u>	-	١٨١٠٢٣٧	١٢١٠٣٨٤٦	الخسائر المرحله
<u>(١٦٢٩١٩٤)</u>	-	٩١٧١٠	(١٧٢٠٩٠٤)	الحقوق غير المسيطرة
<u>(٦١٩٦٢٣٧)</u>	(١٢٨٨٢٠)	(٢٠١٩٤٧)	(٥٨٦٥٤٧٠)	موردون وأوراق دفع
<u>(٢٣٩٤٥٨٧)</u>	٢٧٦٤٤٨	(٣٤٨١٨٩)	(٢٣٢٢٨٤٦)	دائنوون وأرصدة دائنة أخرى
<u>(٢٠١١٢٢٦٣)</u>	(١٤٧٦٢٨)	-	(١٩٩٦٤٦٣٥)	تسهيلات ائتمانية وأقساط قروض تستحق خلال عام

ثانياً : الأثر على قائمة الدخل المجمعة:

<u>٢٠١٩</u>		<u>٢٠١٩</u>		<u>البيان</u>
<u>معدلة</u>	<u>إعادة التبويب</u>	<u>التعديل</u>	<u>كما سبق عرضها</u>	
<u>مدين (دائن)</u>	<u>مدين (دائن)</u>	<u>مدين (دائن)</u>	<u>مدين (دائن)</u>	
<u>٤٨٨١٩٥٣</u>	-	٢٠١٩٤٧	٤٦٨٠٠٠٦	التكاليف التمويلية
<u>(١١,٨١)</u>	-	(٠٠,٢٠)	(١١,٦١)	النصيب الأساسي والمفضض للسهم في صافي خسارة العام (جنيه/سهم)

ثالثاً : الأثر على قائمة التدفقات النقدية المجمعة :

<u>٢٠١٩</u>		<u>٢٠١٩</u>		<u>البيان</u>
<u>معدلة</u>	<u>إعادة التبويب</u>	<u>التعديل</u>	<u>كما سبق عرضها</u>	
<u>بألف جنيه</u>	<u>بألف جنيه</u>	<u>بألف جنيه</u>	<u>بألف جنيه</u>	
<u>(٨٠٠٩٤٦٥)</u>	-	(٢٠١٩٤٧)	(٧٨٠٧٥١٨)	صافي خسارة العام قبل ضرائب الدخل
<u>٤٨٨١٩٥٣</u>	-	٢٠١٩٤٧	٤٦٨٠٠٠٦	فوائد ومصروفات تمويلية
<u>(٦١٤٩٨١٨)</u>	-	٨٣٤٥	(٦١٥٨١٦٣)	التغير في العمالة والمدينون والأرصدة المدينة الأخرى
<u>٢٤٢٨٨٠٢</u>	(١٣٢٤)	(٨٣٤٥)	٢٤٣٨٤٧١	التغير في الموردين والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى
<u>٦٤٤١٥٩١</u>	١٣٢٤	-	٦٤٤٠٢٦٧	صافي المحصل من التسهيلات الائتمانية

٤١ - أهم السياسات المحاسبية المطبقة بالقوائم المالية المجمعة

تقوم شركات المجموعة بتطبيق السياسات المحاسبية الآتية ثبات وهي تتفق مع تلك المطبقة في جميع الفترات المعروضة في هذه القوائم المالية المجمعة.

١-٤ ترجمة المعاملات بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات المجموعة بالجنيه المصري ويتم إثبات المعاملات بالعملات الأجنبية بالدفاتر على أساس أسعار الصرف السائدة للعملات الأجنبية وقت إثبات المعاملات، ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية في تاريخ المركز المالي على أساس الأسعار السائدة للعملات الأجنبية في ذلك التاريخ. الأرصدة ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها على أساس التكلفة التاريخية والمثبتة بالعملات الأجنبية يتم ترجمتها على أساس سعر الصرف في تاريخ المعاملة. وتدرج فروق العملة الناتجة عن الترجمة في تاريخ المركز المالي بقائمة الدخل المجمعة.

تم تغيير عملة إمساك الدفاتر وعرض القوائم المالية لشركة العز لصناعة الصلب المسطح (شركة تابعه) للجنيه المصري بدلاً من الدولار الأمريكي اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١، وذلك نظراً لأن الجنيه المصري أصبح العملة التي تم بها معظم مبيعات منتجات الشركة وكذلك التمويل اللازم للتشغيل، وقد تم ذلك تماشياً مع التعديل الذي تم على هيكل ملكية الشركة وفقاً لما هو وارد بالإيضاح رقم (٣-١)، وقد تم ترجمة كافة بنود القوائم المالية لشركة المذكورة باستخدام سعر الصرف السائد للجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في ٢٠٢٠/١٢/٣١.

١-٥ الأصول الثابتة وإهلاكتها

يتم إثبات الأصول الثابتة على أساس تكلفة الاقتناء مخصوصاً منها مجمع الإهلاك وأي اضمحلال في قيمتها ، ويتم إهلاك الأصول الثابتة - فيما عدا الدراجيف - بطريقة القسط الثابت وتحميه على قائمة الدخل المجمعة وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول. هذا وتقوم إدارة الشركة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية المتبقية للأصول الثابتة دوريًا لتحديد ما إذا كانت تتلائم مع الأعمار المقدرة سابقاً وإذا وجد اختلاف جوهري يتم حساب إهلاك الأصول وفقاً للمدة المتبقية من العمر الإنتاجي المقدر.

يتم الإعتراف بالأصول الثابتة المستأجرة (الأصول التي يحول عقد التأجير ملكيتها للمستأجر في نهاية العقد) في بداية عقد التأجير بالتكلفة، بعد تاريخ بداية عقد التأجير يتم قياس الأصول الثابتة المستأجرة بالتكلفة مطروحاً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الإضمحلال في القيمة ومعدلة بأى إعادة قياس لالتزام عقد التأجير ، ويتم إهلاك الأصول الثابتة المستأجرة وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدار العمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من أنواع الأصول والوارده أدناه.

قامت شركات المجموعة خلال عام ٢٠١٦ بتطبيق المعالجة المحاسبية الخاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على تحويل أسعار الصرف حيث تم تطبيق نموذج التكلفة المعدلة وتم تعديل التكلفة ومجمع الإهلاك لبعض فئات الأصول الثابتة (الآلات والمعدات، وسائل النقل والانتقال ، الأثاث ومعدات المكاتب ، العدد والأدوات) بإستخدام معاملات التعديل الواردة بالملحق (١) لمعايير المحاسبة المصري رقم (١٣) وتم الإعتراف بقيمة الزيادة في صافي الأصول الثابتة المؤهلة للتعديل ضمن بنود الدخل الشامل الآخر وتم عرضها في بند مستقل في حقوق الملكية تحت مسمى "ناتج تعديل تكلفة الأصول" ، ويتم تحويل الجزء المحقق من ناتج تعديل تكلفة الأصول إلى الأرباح او الخسائر المرحله في حالة الاستغناء عن او التخلص من الأصل المؤهل للتعديل أو نتيجه للاستخدام (فرق الإهلاك الناتج عن تطبيق المعالجه المحاسبية الخاصه).

فيما يلي بيان بالعمر الإنتاجي المقدر لكل نوع من الأصول الثابتة:

<u>عدد السنوات</u>	<u>بيان الأصل</u>
--------------------	-------------------

٥٠-٢٥	مباني
٨	مبانی أخرى

٢٥-٥	آلات ومعدات
٥-٢	الدراجيل (الات و معدات)
٥-٢	وسائل نقل وانتقال

<u>أثاث ومعدات مكاتب</u>
١٠-٣
٨
٥-٤

<u>تحسينات على مباني مؤجرة</u>
طبعاً لعقد الإيجار أو العمر الإفتراضي المقدر لها أيهما أقل

الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إستبعادات الأصول الثابتة يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل المجمعة.

٤-٣ التكاليف اللاحقة على الاقتناء

يتم الاعتراف بتكلفة إحلال أحد مكونات الأصل ضمن تكلفة الأصل بعد استبعاد تكلفة ذلك المكون عند تكبد المجموعة لتكاليف وإنما كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة كنتيجة لإحلال هذا المكون شريطة إمكانية قياس تكلفته بدرجة عالية من الدقة. هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل المجمعة كمصرف عند تكبدتها.

٤-٤ المشروعات تحت التنفيذ

يتم إثبات المشروعات تحت التنفيذ بالتكلفة. وتتضمن التكلفة كافة التكاليف المتعلقة مباشرة واللازمة لتجهيز الأصل إلى الحالة التي يتم تشغيله بها وفي الغرض الذي أقتضى من أجله، ويتم تحويل المشروعات تحت التنفيذ إلى بند الأصول الثابتة عندما يتم الانتهاء منها وتكون متاحة لغرض التي أقتضت من أجله.

٤-٥ الأصول الأخرى

- تتمثل الأصول الأخرى في تكلفة التراخيص والتي يتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية للمجموعة.
- تظهر الأصول الأخرى بتكلفة الشراء والتي تتضمن أي مصاريف أخرى لازمة للأصل حتى يتم استخدامه في الغرض الذي تم اقتناءه من أجله، مطروحاً منه مجمع خسائر الأضمحلال والاستهلاك.

٤-٦ استثمارات في شركات شقيقة

الاستثمارات في شركات شقيقة يتم إثباتها وفقاً لطريقة حقوق الملكية ويتم الإثبات الأولى بالتكلفة. ويتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار بنصيب المجموعة في أرباح أو خسائر الشركة المستمرة فيها والمحقق بعد تاريخ الاقتناء، كما يخفيض رصيد الاستثمار بنصيبها في الأرباح الموزعة وفي حالة تجاوز خسائر الاستثمارات في الشركات الشقيقة قيمة الاستثمار لا يتم إثبات تلك الخسائر إلا في حالة وجود التزام قانوني أو ضمني لتحمل تلك الخسائر ويتم إثباتها أيضاً في حالة الالتزام بمدفووعات نيابة عن الشركات الشقيقة.

في حالة زيادة تكلفة اقتناء الاستثمار على حصة الشركة في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة في الشركات الشقيقة في تاريخ الاقتناء يتم إثباتها كشهرة ويتم إدراج الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار وبذلك تخضع للأضمحلال في قيمة الاستثمار.

٤-٧ استثمارات متاحة للبيع

يتم الإثبات المبدئي للاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة وفي تاريخ القوائم المالية المجمعة يتم إدراج التغير في القيمة العادلة سواء كان ربح أو خسارة ضمن حقوق الملكية مباشرة فيما عدا خسائر الأضمحلال في قيمة الاستثمار يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل المجمعة وفي حالة استبعاد الاستثمار يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المجمعة والتي سبق الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية في قائمة الدخل المجمعة. ويتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع طبقاً لسعر التداول في البورصة في سوق نشط في تاريخ المركز المالي المجمع، أما الاستثمارات التي ليس لها سعر تداول في البورصة في سوق نشط فيتم إثباتها بالتكلفة مخصوصاً منها أية خسائر أضمحلال في قيمتها.

٤-٨ استثمارات في أدون خزانة

يتم إثبات الاستثمارات في أدون الخزانة مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم الإثبات اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة، ويتم استهلاك الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة الاستردادية خلال المدة من تاريخ الاقتناء وحتى تاريخ الاستحقاق بإستخدام سعر الفائدة الفعلي.

٤-٩ الشهرة

تتمثل الشهرة في الزيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة الشركة في القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المقتناء في تاريخ الاقتناء هذا ويتم دراسة إضمحلال الشهرة في تاريخ المركز المالي المجمع وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على إضمحلال رصيد الشهرة وفي حالة وجود ذلك تقوم الشركة بتقدير مبلغ الإضمحلال في قيمة الشهرة وإثباته في قائمة الدخل المجمعة عن العام.

١٤-٤ المخزون

يتم تقييم عناصر المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع المقدر خلال النشاط العادي ناقصاً التكفة التقديرية للإتمام ومصروفات البيع، ويتم تحديد التكفة وفقاً للأسس التالية:

- **الخامات:** على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن ويتم تسجيل المنصرف منها باستخدام طريقة الوارد أولاً.

- **قطع الغيار والمواد والمهام:** على أساس تكلفتها الفعلية حتى وصولها إلى المخازن ويتم تسجيل المنصرف منها باستخدام طريقة المتوسط المرجح.

- **الإنتاج غير التام:** على أساس التكفة الصناعية الفعلية والتي تشتمل على تكفة الخامات والأجور الصناعية المباشرة والمصروفات والأعباء الصناعية غير المباشرة طبقاً لآخر مرحلة إنتاجية وصل إليها الإنتاج.

- **الإنتاج التام:** على أساس التكفة الصناعية طبقاً لقواعد التكاليف.

١٤-٥ العملاء وأوراق القبض والمدينون

يتم الإثبات الأولى للعملاء وأوراق القبض والمدينون بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي ويخصم منها خسائر الإضمحلال المقدرة في قيمتها.

١٤-٦ النقدي وما في حكمها

تضمن النقدي وما في حكمها قائمة التدفقات النقديه أرصدة النقدي بالصندوق والحسابات الجارية لدى البنوك ووثائق الاستثمار والودائع لأجل وأذون الخزانة والتي لا تتجاوز ثلاثة شهور، ويعتبر رصيد بنوك سحب على المكتشف والذي سوف يسدد عند طلبه أو يعتبر جزءاً من إدارة الشركة للنقديه. يتم إعداد وعرض قائمة التدفقات النقديه المجمعه وفقاً للطريقة غير المباشرة.

١٤-٧ الموردون وأوراق الدفع والدائنين

يتم الإثبات الأولى للموردين وأوراق الدفع والدائنين بالقيمة العادلة ويتم القياس اللاحق لها بالتكلفة المستهلكة باستخدام سعر الفائدة الفعلي.

١٤-٨ الأضمحلال في قيمة الأصول**أ- الأصول المالية**

يتم اعتبار الأصل المالي مضمحلأً إذا كان هناك دليل موضوعي يشير إلى أن هناك حدث أو أكثر له تأثير سلبي على التدفقات النقديه المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل.

يتم قياس خسارة الأضمحلال المتعلقة بأصل مالي تم قياسه بالتكلفة المستهلكة بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقديه المستقبلية المقدرة باستخدام سعر الفائدة الفعلي للأصل. يتم قياس خسائر الأضمحلال المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع باستخدام القيمة العادلة السائدة.

يتم إجراء اختبار الأضمحلال للأصول المالية الهامة بذاتها على مستوى كل أصل بصفة مستقلة. وبالنسبة للأصول المالية الأخرى فإنه يتم إجراء اختبار الأضمحلال على مستوى كل مجموعة للأصول المالية المتبقية على مستوى المجموعات التي تشارك في خصائص خطر الائتمان.

يتم الاعتراف بكافة خسائر الأضمحلال في قائمة الدخل المجمعه ، هذا ويتم تحويل الخسائر المجمعه المتعلقة بأصل مالي متاح للبيع المثبتة مسبقاً ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل المجمعه.

يتم إلغاء خسائر الأضمحلال إذا كان يمكن ربط هذا الإلغاء بطريقة موضوعية لحدث وقع بعد الاعتراف بخسائر الأضمحلال. الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة والأصول المالية التي تعتبر أدلة مدینون يتم الاعتراف بالإلغاء في قائمة الدخل المجمعه. يتم الاعتراف بإلغاء خسائر الأضمحلال للأصول المالية المتاحة للبيع والتي تعتبر أدلة حقوق ملكية مباشرة بحقوق الملكية.

ب- الأصول غير المالية

تم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير المالية للمجموعة بخلاف الأصول الضريبية المؤجلة في تاريخ كل قوائم مالية لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر للأض محلال.

يتم الاعتراف بخسارة الأض محلال إذا كانت القيمة الدفترية للأصل أو وحده المولدة للنقد تزيد عن قيمته الإستردادية. تمثل الوحدة المولدة للنقد في أصغر مجموعة يمكن تحديدها من الأصول التي تولد تدفقات نقدية داخلة وتكون مستقلة بشكل كبير عن التدفقات النقدية الداخلة من غيرها من الأصول أومجموعات الأصول. يتم الاعتراف بخسائر الأض محلال في قائمة الدخل المجمعية.

تمثل القيمة الإستردادية للأصل أو للوحدة المولدة للنقد في قيمته الإستخدامية أو قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع أيهما أكبر.

يتم مراجعة خسائر الأض محلال المعترف بها في الفترات السابقة للأصول الأخرى في تاريخ القوائم المالية المجمعية. وفي حالة وجود مؤشرات لانخفاض الخسارة أو عدم وجودها. يتم عكس أثر خسائر الأض محلال وذلك في الحدود التي لا تتجاوز فيها القيمة الدفترية للأصل قيمة التي كان سيتم تحديدها (بعد خصم الإهلاك) لو لم يتم الاعتراف بخسارة الأض محلال.

١٥-٤١ الاقتراض بفائدة

- يتم الاعتراف بالقروض ذات الفائدة مبدئياً بالقيمة العادلة مخصوصاً منها تكلفة المعاملة. وبعد الاعتراف المبدئي يتم إدراج القروض ذات الفائدة بالتكلفة المستهلكة على أساس سعر الفائدة الفعلي مع إدراج أي فروق بين التكلفة والقيمة الإستردادية في قائمة الدخل المجمعية.

- يتم رسملة تكاليف الإقتراض المتکبد له لتمويل الأصول الثابت المؤهلة للرسملة خلال فترة الإنشاء / التجهيزات حتى يصبح الأصل جاهز للإستخدام من الناحية الاقتصادية.

١٦-٤١ المخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزام قانوني قائم أو مستدل عليه نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يتطلب تدفق لمنافع اقتصادية يتم استخدامها لسداد ذلك الالتزام ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام. إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقد جوهرياً فإنه يتم تحديد قيمة المخصصات بخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بسعر خصم قبل الضريبة يعكس التقدير الحالي للسوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالالتزام إذا كان ذلك ملائماً.

هذا ويتم مراجعة رصيد المخصصات في تاريخ المركز المالى وتعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حالي لها.

١٧-٤١ رأس المال**إعادة شراء أسهم رأس المال**

عند إعادة شراء أسهم رأس المال المصدر للشركة (سواء بطريق مباشر أو عن طريق إحدى الشركات التابعة لها) فإنه يتم الاعتراف بالمبلغ المسدد مقابل إعادة الشراء والذي يتضمن كافة التكاليف المباشرة والمتعلقة بإعادة الشراء كتخفيض لحقوق الملكية و يتم تبوية كأسهم خزينة مخصوصاً في جانب حقوق الملكية.

١٨-٤١ الإيرادات**أ- إيرادات المبيعات**

يتم الاعتراف بإيراد المبيعات عند إنتقال المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية البضائع إلى المشتري وذلك عند تسليم البضائع. ولا يتم الاعتراف بأي إيراد في حالة عدم التأكد من استرداد مقابل هذا الإيراد أو عدم القدرة على تحديد التكاليف المرتبطة به أو مردودات المبيعات المتوقعة أو استمرار ارتباط الإدارة بالبضاعة.

ب- توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيراد توزيعات الأرباح بقائمة الدخل المجمعة في التاريخ الذي ينشأ فيه حق للشركة في استلام توزيعات أرباح الشركات المستثمر فيها والمحفقة بعد تاريخ الاقتساء.

ج- الفوائد الدائنة

يتم الاعتراف بالفوائد الدائنة بقائمة الدخل المجمعة طبقاً لمبدأ الاستحقاق باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

١٤-١٩ عقود التأجير التمويلي**عقود التأجير التمويلي**

يتم الاعتراف بأصل مستأجر تمويلياً ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لأقساط التزامات التأجير التمويلي غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة.

عقود التأجير التمويلي (عمليات البيع مع إعادة الاستئجار)

اذا قامت الشركة (البائع المستأجر) بتحويل أصل لمنشأة أخرى (المشتري المؤجر) وإعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى يجب على الشركة تحديد ما إذا كان تحويل الأصل يتم المحاسبة عنه على أن عملية بيع لهذا الأصل أم لا، وفي حالة أن تحويل الأصل ليست عملية بيع يجب على البائع المستأجر الاستمرار في الاعتراف بالأصل المحول، ويجب عليه الاعتراف بالالتزام مالي يساوي متحصلات التحويل.

عقود التأجير التشغيلي

يتم تصنيف الإيجارات كإيجارات تشغيلية ، ويتم تسجيل مدفوعات الإيجارات (بعد استرداد أي خصومات وأخذ أثر فترات السماح في الاعتبار) كمصاريف إيجارات بقائمة الدخل بطريقة القسط الثابت.

١٤-٢٠ نصيب السهم في الأرباح

تعرض الشركة النصيب الأساسي والمخفض للسهم لأسهامها العادية ويتم حساب النصيب الأساسي للسهم بقسمة صافي أرباح أو خسائر العام الخاصة بحملة الأسهم العادية على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال العام.

١٥-٢١ ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح أو خسائر العام كل من ضريبة الدخل عن العام والضريبة المؤجلة، ويتم إثباتها بقائمة الدخل المجمعة باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية والتي يتم إثباتها مباشرة ضمن حقوق الملكية. هذا ويتم إثبات ضريبة الدخل على صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المركز المالي.

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأساس المحاسبي وقيمتها طبقاً للأساس الضريبي.

هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والإلتزامات، باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي.

يتم الإعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمنشأة عندما يكون هناك إمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال الفترات التالية.

٤١-٤٢ المنح المرتبطة بأصول

يتم أثبات المنح المرتبطة بأصول ثابتة كأيرادات مؤجلة ويتم الاعتراف بها كأيرادات وفقاً لشروط المنحة ويتم عرض رصيد الأيراد المؤجل ضمن التزامات طويلة الأجل بعد خصم الأيراد المؤجل المستحق خلال عام والذي يظهر ضمن بند الالتزامات المتداولة.

٤٣-٤٤ مزايا العاملين

تساهم الشركة في نظام التأمينات الاجتماعية التابع لهيئة التأمينات الاجتماعية وذلك لصالح العاملين طبقاً لقانون هيئة التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته وتقوم الشركة بتحميل قيمة هذه المساهمة ضمن حسابات الأجور والمرتبات، هذا بالإضافة إلى مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لما هو وارد بالإيضاح رقم (١٠).

٤٤-٤٥ إدارة المخاطر المالية

تتعرض المجموعة للمخاطر المالية التالية نتيجة لاستخدامها للأدوات المالية:

- * خطر الإنتمان
- * خطر السيولة
- * خطر السوق

ويعرض هذا الإيضاح المعلومات المتعلقة بتعرض المجموعة لكلاً من المخاطر المذكورة أعلاه وكذا أهداف المجموعة والسياسات والطرق الخاصة لقياس وإدارة الخطر وكذلك إدارة المجموعة لرأس المال كما يعرض بعض الإفصاحات الكمية الإضافية ضمن الإيضاحات المتضمنة في هذه القوائم المالية المجمعة.

يتولى مجالس إدارات المجموعة المسئولية الكاملة الخاصة بوضع ومراقبة الإطار العام لإدارة مخاطر المجموعة كما يقوم بتحديد وتحليل المخاطر التي تواجه المجموعة لتحديد مستويات المخاطر وأوجه الرقابة المناسبة ومتابعة تلك المخاطر ومدى إلتزامها بتلك المستويات.

وتهدف المجموعة إلى وضع بيئة رقابية بناءً ومنضبطة والتي من خلالها تضمن أن كافة الموظفين على دراية وفهم دورهم وإلتزاماتهم.

٤٤-٤٥ خطر الإنتمان

يتمثل خطر الإنتمان في خطر عدم وفاء أحد أطراف الأدوات المالية بإلتزاماته ويعرض الطرف الآخر لخسائر مالية وينشأ هذا الخطر بصفة رئيسية من عملاء شركات المجموعة والمدينون الآخرون.

٤٤-٤٦-١ العملاء والمدينون الآخرون

إن تعرض المجموعة لخطر الإنتمان يتأثر بصفة أساسية بالخصائص الأساسية الخاصة بكل عميل، إن الخصائص الديموغرافية لقاعدة عملاء المجموعة بما فيها خطر الإخفاق الخاص بالنشاط لها تأثير أقل على خطر الإنتمان. معظم مبيعات شركات المجموعة تتمثل في مبيعات لمجموعة كبيرة من العملاء بقيم متقاربة لكل عميل ولذلك ليس هناك تركيز لخطر الإنتمان على عملاء محددين.

٤٤-٤٦-٢ النقدية وما في حكمها

يتعلق خطر الإنتمان الخاص بأرصدة النقدية وما في حكمها - عدا النقدية بالصندوق - والودائع المالية في عدم توافر السيولة لدى الطرف الآخر وبالتالي عدم قدرته على رد تلك الأرصدة والوفاء بإلتزاماته المتطرق إليها نتيجة نقص السيولة لديه، وللحكم في ذلك الخطر تقوم المجموعة بالتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية الحاصلة على درجة ملائمة إنتمانية عالية ومستقرة.

٤-٢٤-٦ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في خطر عدم وفاء المجموعة لالتزاماتها في تاريخ استحقاقها. إن منهج المجموعة في إدارة السيولة هو التأكيد - كلما أمكن ذلك - من أن لديها سيولة كافية لمقابلة إلتزاماتها في تاريخ استحقاقها في الظروف العادلة و الحرج بدون تكب خسائر غير مقبولة أو إلحاقضرر بسمعة المجموعة ، كما تتأكد المجموعة من توافر النقدية الكافية عند الطلب لمقابلة مصروفات التشغيل المتوقعة لفترة ملائمة بما فيها أعباء الإلتزامات المالية ويستبعد من ذلك التأثير المحتمل للظروف الحادة التي لا يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة مثل الكوارث الطبيعية.

٤-٢٤-٣ خطر السوق

يتمثل خطر السوق في خطر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار صرف العملات الأجنبية وسعر الفائدة وأسعار أدوات حقوق الملكية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات المجموعة أو قيمة ممتلكاتها من الأدوات المالية. إن الهدف من إدارة خطر السوق هو الإدارة والتحكم في التعرض لخطر السوق في حدود المؤشرات المقبولة مع تعظيم العائد.

٤-٢٤-٣-١ خطر العملة

تعرض المجموعة لخطر العملة على المعاملات التي تم بعملات أجنبية بخلاف عملة القيد بالدفاتر والتي تتمثل بصفة أساسية في الدولار الأمريكي واليورو. وفيما يتعلق بالأصول والإلتزامات النقدية التي تتم بالعملات الأجنبية فإن المجموعة تتأكد من أن صافي تعرضها لخطر العملات مضمن عند مستوى مقبول من خلال شراء أو بيع العملات الأجنبية بالأسعار الفورية عندما يكون ذلك ضرورياً لمواجهة عدم التوازن قصير الأجل.

٤-٢٤-٣-٢ خطر سعر الفائدة

تعرض المجموعة لخطر التقلبات في أسعار الفائدة خاصة تلك المتعلقة بعمليات الإقتراض والتسهيلات الإئتمانية حيث أن عمليات الإقتراض ذات سعر الفائدة المتغير تعرض المجموعة لخطر أسعار الفائدة على التدفقات النقدية وكذلك عمليات الإقتراض ذات سعر الفائدة الثابت تعرض المجموعة إلى مخاطر أسعار الفائدة على القيمة العادلة. وتتمثل الإستراتيجية المطبقة للحماية ضد مخاطر تقلبات أسعار الفائدة إلى إيجاد قدر من التوازن في الهيكل التمويلي للمجموعة من خلال مزيج من العقود التمويلية ذات سعر الفائدة الثابت والمتحير بناء على توقعات الإدارة للتغير في أسعار الفائدة.

٤-٢٤-٣-٣ خطر أسعار السوق الأخرى

ينشا هذا الخطر من خطر التغير في أسعار أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع التي تحتفظ بها المجموعة و تراقب إدارة المجموعة أدوات حقوق الملكية بمحفظة الاستثمارات الخاصة بها بناء على مؤشرات السوق أو التقييم الموضوعي للقوائم المالية الخاصة بهذه الأسهم. و يتم إدارة الإستثمارات المالية الهامة بالمحفظة بالنسبة لكل إستثمار على حده وكافة قرارات الشراء والبيع يتم إعتمادها بواسطة مجالس إداره شركات المجموعة. إن الهدف الأساسي لإستراتيجية الإستثمار الخاصة بالمجموعة هو تعظيم العائد من هذه الإستثمارات و تستعين الإدارة بالإستشاريين الخارجيين في هذا الشأن.

٤-٢٤-٤ إدارة رأس المال

إن سياسة مجالس إداره شركات المجموعة هو الإحتفاظ برأس مال قوي بغرض المحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق وكذا لمقابلة التطورات المستقبلية للنشاط. و يتولى مجالس إداره الشركات متابعة العائد على رأس المال والذي حدته المجموعة بأنه صافي إيرادات النشاط مقسوما على إجمالي حقوق المساهمين كما تراقب مجالس إداره الشركات مستوى توزيعات الأرباح للمساهمين. لا توجد أية تغيرات في إستراتيجية المجموعة في إدارة رأس المال خلال العام. كما لا تخضع المجموعة لأية متطلبات خارجية مفروضة على رأس المال الخاص بها.

٤٤ - إصدارات جديدة وتعديلات تمت على معايير المحاسبة المصرية

قامت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ بتعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ والتي تتضمن بعض معايير المحاسبة الجديدة وتعديلات على بعض المعايير القائمة وفيما يلي اهم هذه التعديلات:

<u>المعايير الجديدة أو المعدلة</u>	<u>ملخص لأهم التعديلات</u>	<u>التأثير المحتمل على القوائم المالية</u>	<u>تاريخ التطبيق</u>
معايير محاسبة مصرى جديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية"	<p>١. يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٧) "الأدوات المالية" محل الموضوعات المقابلة في معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس"، وبالتالي تم تعديل وإعادة اصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) بعد سحب الفقرات الخاصة بالموضوعات التي تناولها معيار (٤٧) الجديد وتحديد نطاق معيار (٢٦) المعدل للتعامل فقط مع حالات محدودة من محاسبة التقطيع وفقاً لاختيار المنشأة.</p> <p>٢. طبقاً لمتطلبات المعيار يتم تبوييب الأصول المالية على أساس قياسها -لاحقاً- إما بالتكلفة المستهلكة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وذلك طبقاً لنموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفق النقدي التعاوني للأصل المالي.</p> <p>٣. تم استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الأضمحلال للأصول المالية بنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والذي يتطلب قياس الأضمحلال لكل الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة والأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر منذ لحظة الاعتراف الأولى لتلك بعض النظر عند وجود مؤشر لحدث الخسارة.</p> <p>٤. بناء على متطلبات هذا المعيار تم تعديل كلاً من المعايير التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - معيار المحاسبة المصري رقم (١) "عرض القوائم المالية" المعدل ٢٠١٩ - معيار المحاسبة المصري رقم (٤) "قائمة التدفقات النقدية" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٥) "الأدوات المالية: العرض" - معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" - معيار المحاسبة المصري رقم (٤٠) "الأدوات المالية: الإفصاحات" 	<p>نقوم بالإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية المجمعة عند تطبيق التعديل بالمعيار.</p>	<p>يسري المعيار رقم (٤٧) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر، بشرط تطبيق معايير المحاسبة المصرية رقم (١) و(٢٥) و(٤٠) المعدلين ٢٠١٩ معًا في نفس التاريخ. وبتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٧ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق المعيار حيث يسري المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١.</p> <p>تسري هذه التعديلات من تاريخ تطبيق معيار (٤٧)</p>

تاريخ التطبيق	التأثير المحتمل على القوائم المالية	ملخص لأهم التعديلات	المعايير الجديدة أو المعدلة
<p>يسري المعيار رقم (٤٨) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر. وبتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٧ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق المعيار حيث يسري المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١.</p>	<p>تقوم الإدارة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية المجمعية عند تطبيق التعديل بالمعيار.</p>	<p>١. يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" محل المعايير التالية ويلغيها: أ- معيار المحاسبة المصري رقم (٨) "عقود الإنشاء" المعدل ٢٠١٥. ب- معيار المحاسبة المصري رقم (١١) "الإيراد" المعدل ٢٠١٥. ٢. تم استخدام نموذج السيطرة للاعتراف بالإيراد بدلاً من نموذج المنافع والمخاطر. ٣. يتم الاعتراف بالتكاليف الإضافية للحصول على عقد مع عميل كأصل إذا كانت المنشأة تتوقع استرداد تلك التكاليف وكذا الاعتراف بتكاليف الوفاء بعقد كأصل عند توافر شروط محددة. ٤. يتطلب المعيار أن يتوافر للعقد مضمون تجاري لكي يتم الاعتراف بالإيراد. ٥. التوسع في متطلبات الإفصاح والعرض.</p>	<p>معايير محاسبة مصرى جديد رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"</p>
<p>يسري المعيار رقم (٤٩) على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر إذا تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" في نفس التوقيت. وبتاريخ ٢٠٢٠/٩/١٧ صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٧١ لسنة ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق المعيار حيث يسري المعيار على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢١ وذلك بالنسبة لعقود التأجير التشغيلي.</p>	<p>قامت إدارة المجموعة بتطبيق المعالجة الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير التمويلي وذلك بالنسبة لعقود التأجير التمويلي وتقوم إدارة المجموعة في الوقت الحالي بتقييم الأثر المحتمل على القوائم المالية المجمعية عند تطبيق المعيار على باقي عقود التأجير التي تكون الشركة طرف فيها.</p>	<p>١. يحل معيار المحاسبة المصري الجديد رقم (٤٩) "عقود الإيجار" محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي" ٢٠١٥ ويلغيه. ٢. يقدم المعيار نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمؤجر والمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع الأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالتزام والذي يمثل القيمة الحالية لدفعتات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة ، مع الاخذ في الاعتبار انه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٣. بالنسبة للمؤجر يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. ٤. بالنسبة للإيجار التمويلي فيجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.</p>	<p>معايير محاسبة مصرى جديد "عقود التأجير التمويلي"</p>

<u>تاريخ التطبيق</u>	<u>التأثير المحتمل على القوائم المالية</u>	<u>ملخص لأهم التعديلات</u>	<u>المعايير الجديدة أو المعدلة</u>
<p>بالاستثناء من تاريخ السريان أعلاه، يسري المعيار رقم (٤٩) ٢٠١٩ على عقود التأجير التي كانت تخضع لقانون التأجير التمويلي رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ - وتعديلاته وكان يتم معالجتها وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) "قواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي"، وكذلك عقود التأجير التمويلي التي تنشأ في ظل وتحضع لقانون تنظيم نشاطي التأجير التمويلي والتصصيم رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨، وذلك من بداية فترة التقرير السنوي التي تم فيها إلغاء قانون ٩٥ لسنة ٩٥ وصدور قانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨.</p>		<p>٥. بالنسبة للإيجار التشغيلي يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منظم آخر.</p>	
<p>يسري المعيار رقم (٣٨) المعدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، ويسمح بالتطبيق المبكر.</p> <p>وقد قامت الهيئة العامة للرقابة المالية خلال عام ٢٠٢٠ بتأجيل تطبيق المعيار على القوائم المالية الربع سنوية لعام ٢٠٢٠ على أن يتم التطبيق على القوائم المالية السنوية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وذلك بدءاً من ١ يناير ٢٠٢٠.</p>	<p>لا يوجد تأثير على القوائم المالية المجمعة الحالية</p>	<p>تم إضافة وتعديل بعض الفقرات وذلك لتعديل قواعد المحاسبة عن تعديل وتقليل وتسوية نظام مزايا العاملين.</p>	<p>معايير المحاسبة المصري المعدل رقم (٣٨) "مزايا العاملين"</p>